الأمم المتحدة

A/CONF.238/9

Distr.: General
1 August 2022

Arabic
Original: English

**استكهولم بعد 50 عاماً: عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع – مسؤوليتنا، فرصتنا**
استكهولم، 2 و3 حزيران/يونيه 2022

# التقرير

*المقرر العام: إيركي **سافيسار** (إستونيا)*

## أولاً- تنظيم الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

### ألف- التاريخ والمكان

1- عُقد الاجتماع الدولي المعنون "استكهولم بعد 50 عاماً: عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع – مسؤوليتنا، فرصتنا" يومي 2 و3 حزيران/يونيه 2022، عملاً بقراري الجمعية العامة 280/75 و326/75. وخلال تلك الفترة، عقدت أربع جلسات عامة وثلاثة حوارات قيادة. وتضمن الجزء الافتتاحي للاجتماع الدولي لحظة كُرست للاحتفال بذكرى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في استكهولم في الفترة من 5 إلى 16 حزيران/يونيه 1972، شارك فيها جلالة الملك كارل السادس عشر غوستاف، ملك السويد.

### باء- الحضور

2- ترد قائمة المشاركين في الوثيقة A/CONF.238/INF/2.

### جيم- افتتاح الاجتماع الدولي

3- قام الأمين العام للأمم المتحدة، بصفته الرئيس المؤقت للاجتماع الدولي، بافتتاح الاجتماع في 2 حزيران/يونيه 2022.

4- وفي الافتتاح الرسمي خلال الجلسة العامة الأولى، المعقودة في 2 حزيران/يونيه 2022، أدلى ببيان كل من رئيسيْ الاجتماع الدولي، ماغدالينا أندرسن وأوهورو كينياتا؛ والأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش؛ ورئيس الجمعية العامة، عبد الله شهيد؛ ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كولن فيكسين كيلابيل؛ والأمينة العامة للاجتماع الدولي، إنغر أندرسن.

### دال- انتخاب الرئيسين وأعضاء المكتب الآخرين للاجتماع الدولي

5- انتخب الاجتماع الدولي، في جلسته العامة الأولى، المعقودة في 2 حزيران/يونيه 2022، أعضاء مكتبه.

**1- الرئيسان**

6- انتُخب رئيس كينيا، أوهورو كينياتا، ورئيسة وزراء السويد، ماغدالينا أندرسن، رئيسين للاجتماع الدولي بالتزكية.

**2- نواب الرئيسين**

7- انتُخِب بالتزكية نواب الرئيسين التالية أسماؤهم:

دول أوروبا الشرقية: إستونيا ورومانيا

دول أوروبا الغربية ودول أخرى: الولايات المتحدة الأمريكية

8- وانتُخبت السويد وكينيا نائبين للرئيس بحكم منصبيهما.

**3- المقرر العام**

9- عُين إيركي سافيسار (إستونيا) مقرراً عاماً.

**هاء- إقرار جدول أعمال الاجتماع الدولي**

10- أقر الاجتماع الدولي في جلسته العامة الأولى جدول الأعمال المؤقت على النحو الوارد في الوثيقة A/CONF.238/1:

1- افتتاح الاجتماع الدولي.

2- انتخاب الرئيسين.

3- إقرار جدول أعمال الاجتماع الدولي.

4- انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيسَين.

5- تنظيم الأعمال.

6- وثائق تفويض الممثلين في الاجتماع:

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض؛

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض.

7- مناقشة عامة.

8- حوارات القيادة.

9- نتائج الاجتماع الدولي.

10- اعتماد تقرير الاجتماع الدولي.

11- اختتام الاجتماع الدولي.

**واو- تنظيم الأعمال**

11- وافق الاجتماع الدولي في الجلسة العامة نفسها على تنظيم أعماله على النحو الوارد في الوثيقة A/CONF.238/2.

12- وفي الجلسة نفسها، أشار الاجتماع الدولي إلى مقرر الجمعية العامة 562/76 الذي قررت الجمعية العامة بموجبه، دون أن يُشكل ذلك سابقة للاجتماعات الدولية في المستقبل، أنه يجوز لكل من الدول والاتحاد

الأوروبي عند تناول الكلمة في الجلسات العامة تقديم بيان مسجل سلفاً لرئيس الدولة أو الحكومة، وسيبث ذلك البيان في أثناء المناقشة العامة للاجتماع الدولي، بعد تقديمه من جانب رئيس الجلسة. وقرر الاجتماع الدولي كذلك أن يُدرج مضمون البيانات المسجلة سلفاً المقدمة من المشاركين، بما فيها البيانات التي لم تُبث أثناء المناقشة العامة للاجتماع الدولي، في موجز مناقشات الاجتماع الدولي.

13- وقررت الجمعية العامة في مقررها 326/75 أن القواعد المتعلقة بالإجراءات والممارسة المتبعة في الجمعية العامة تنطبق، مع إجراء ما يلزم من تعديل، على الإجراءات المتبعة في عقد الاجتماع الدولي.

## زاي- وثائق تفويض الممثلين في الاجتماع الدولي

14- عين الاجتماع الدولي في جلسته العامة الأولى، المعقودة في 2 حزيران/يونيه 2022، الدول التالية أعضاءً في لجنة وثائق التفويض، استناداً إلى تكوين لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين: الاتحاد الروسي، وبوتان، وجزر البهاما، والسويد، وسيراليون، وشيلي، والصين، وناميبيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

## حاء- الوثائق

15- ترد في مرفق هذا التقرير قائمة الوثائق المعروضة على الاجتماع الدولي.

# ثانياً- مناقشة عامة

## ألف- بيانات الدول المشاركة

16- استمعت الجلسة العامة الأولى، المعقودة في 2 حزيران/يونيه 2022 للاجتماع الدولي إلى الكلمات التي أدلى بها رئيس كولومبيا، إيفان دوكي ماركيس*؛ ورئيس بوتسوانا، موكويتسي إيريك كيابيتسوي ماسيسي؛ ورئيس جزر القمر، غزالي عثماني؛ ورئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوحدة الوطنية الليبية، محمد يونس المنفي؛ والرئيس الاتحادي للنمسا، ألكسندر فان دير بيلين*؛ ورئيس فرنسا، إيمانويل ماكرون*؛ ونائب رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، فيليب مبانغو؛ ونائب رئيس ناميبيا، نانغولو مبامبا؛ ونائبة رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، ديلسي رودريغيز غوميز*؛ ورئيس وزراء الجزائر، أيمن بن عبد الرحمان؛ ورئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، بوريس جونسون*؛ ورئيس وزراء جمهورية فيجي، جوزايا فوريكي باينيماراما*؛ ورئيس وزراء إثيوبيا، آبي أحمد علي*.

17- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات كل من النائبة الثالثة لرئيس حكومة إسبانيا، تيريزا ريبيرا؛ ونائبة رئيس وزراء جمهورية الكونغو الديمقراطية، إيف بازايبا ماسودي؛ ونائب رئيس وزراء بلغاريا للسياسات المناخية، بوريسلاف ساندوف؛ ونائب رئيس الوزراء المسؤول عن الشؤون الأوروبية في مقدونيا الشمالية، بويان ماريتشتش؛ والوزيرة الاتحادية لتغيُّر المناخ في باكستان، شيري رحمان (بالنيابة عن مجموعة الـ77 والصين)؛ ومفوضة البيئة والمحيطات ومصائد الأسماك في الاتحاد الأوروبي، فيرجينيوس سينكوفيتشيوس ووزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة في المغرب، ليلي بن علي (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وبصفتها الوطنية)؛ وأمين مجلس الوزراء في وزارة البيئة والغابات في كينيا، كيرياكو توبيكو؛ ووزير البيئة والزراعة والتنمية المستدامة في أندورا، سيلفيا كالفو أرمنغول؛ ووزير البيئة والموارد الطبيعية في الجمهورية الدومينيكية، أورلاندو خورخي ميرا؛ ووزير البيئة والمياه والانتقال الإيكولوجي في إكوادور، غوستابو رافائيل مانريكي ميراندا.

18- وفي الجلسة العامة الثانية، المعقودة في 2 حزيران/يونيه 2022، أدلت ببيانات كل من وزيرة التغيُّر المناخي والبيئة في الإمارات العربية المتحدة، مريم بنت محمد المهيري؛ ووزير البيئة في إستونيا، إيركي سافيسار؛ ووزير المناخ والبيئة في النرويج، إسبن بارث إيدي؛ ووزير البيئة في البرازيل، جواكيم ألفارو بيريرا ليت؛ ووزير

* بيان مقدم من خلال رسالة فيديو مسجلة سلفاً.

خارجية ليبريا، ي – ماكسويل ساه كيمايا؛ ووزيرة الخارجية والتعاون في موناكو، إيزابيل بيرو – أمادي؛ ووزير خارجية بنغلاديش، أبو الكلام عبد المؤمن؛ ووزيرة الدولة الأولى للاستدامة والبيئة في سنغافورة إيمي خور؛ ووزير البيئة وحماية الطبيعة والتنمية المستدامة في الكاميرون، بيير هيلي؛ ووزير الزراعة والتنمية الريفية والبيئة في قبرص، قسطنطينوس كاديس؛ ووزير البيئة وتغيُّر المناخ في كندا، ستيفن غيلبو؛ ووزير البيئة العراقي بالنيابة، جاسم المحمدي؛ ووزير البيئة في سلوفاكيا، يان بوداج؛ ووزيرة البيئة وحفظ الطبيعة والسلام النووي وحماية المستهلك في ألمانيا، شتيفي ليمكه؛ ووزيرة الدولة للشؤون الاجتماعية في أنغولا، كارولينا سيركيرا؛ ووزير البيئة في أوروغواي، أدريان بينيا؛ ووزيرة البيئة والتنمية المستدامة في مدغشقر، ماري أورليا فينا؛ ووزير البيئة والمياه والغابات في رومانيا، بارنا تانكزوس؛ ووزير البيئة والعمل المناخي في البرتغال، دوارتي كورديرو؛ ووزيرة البيئة في مصر، ياسمين فؤاد؛ ووزيرة البيئة والغابات في إندونيسيا، ستي نوربايا بكر؛ ووزير شؤون الاتحاد الأوروبي في السويد، هانز دالغرين؛ ووزير البيئة في الأردن، معاوية الردايدة؛ ووزيرة البيئة وتغيّر المناخ والتكنولوجيا في ملديف، أمينات شونا؛ ووزير البيئة وتغيُّر المناخ في قطر، فالح بن ناصر بن أحمد بن علي آل ثاني؛ ووزير البيئة وتغيُّر المناخ والموارد الطبيعية في غامبيا، روهي جون؛ ووزير البيئة والتنمية المستدامة في الأرجنتين، خوان كاباندي؛ ووزيرة العلوم والتكنولوجيا والبيئة في كوبا، إلبا روزا بيريز مونتويا؛ ووزيرة البيئة وتغيُّر المناخ في فنلندا؛ إيما كاري؛ ووزير الزراعة وتغيُّر المناخ والبيئة في سيشيل، فلافيان جوبيرت ووزيرة شؤون البيئة في إسرائيل، تمار زاندبرغ؛ ووزير البيئة في هولندا، فيفيان هيجنين؛ ووزيرة البيئة في رواندا، جين دارك مجاوماريا؛ ووزير البيئة والتنمية المستدامة في جيبوتي، محمد عبد القادر موسى؛ ووزيرة الأراضي والبيئة في موزامبيق، إيفيت جواكيم مايبازي؛ ووزير البيئة والغابات وتغيُّر المناخ في الهند، بوبندر ياداف؛ والوزيرة رئيسة سلطة جودة البيئة في دولة فلسطين، نسرين التميمي؛ ووزيرة العمل والإصلاح الإداري في السودان، سعاد الطيب حسن عبد القادر؛ ووزير البيئة والمناخ وصناعة السياحة والضيافة في زمبابوي، ناكوبيزيفا مانغاليسو ندلوفو؛ ووزيرة البيئة في الدانمرك، ليا فيرميلين؛ ووزيرة البيئة والطاقة والمياه والصرف الصحي في بوركينا فاسو، ماميتا تراوري كوليبالي؛ وأمين لجنة تغيُّر المناخ في الفلبين، روبرت إريك بورجي.

19- واستمع الاجتماع الدولي، في جلسته العامة الثالثة، المعقودة في 3 حزيران/يونيه 2022 إلى بيانات أدلى بها كل من وزير التنمية المستدامة وتغيُّر المناخ وإدارة الكوارث في بليز، أورلاندو هابيت؛ ووزير علوم البيئة والتكنولوجيا والابتكار في غانا، كواكو أفريي؛ ووزيرة المناخ والبيئة والتنمية المستدامة والصفقة الخضراء في بلجيكا، زكية خطابي؛ والوزير بدون حقيبة في وزارة النمو الاقتصادي وتهيئة فرص العمل في جامايكا، ماثيو سامودا؛ ووزير خارجية غابون، مايكل موسى أدامو؛ ووزيرة البيئة في تونس، ليلي شيخاوي المهداوي؛ ووزير الاقتصاد الأخضر والبيئة في زامبيا، كولينز نزوفو؛ ووزير البيئة والموارد الطبيعية في جزر البهاما، فون بيترسون ميلر؛ ورئيس اللجنة الحكومية المعنية بالإيكولوجيا وحماية البيئة في أوزبكستان، نارزولو أوبلومورادوف.

20- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات كل من نائب وزير البيئة في أرمينيا، أرام ميماريان؛ ونائب وزير حماية البيئة والوزارة في جورجيا، نينو تانديلاشفيلي؛ ونائبة وزير البيئة والجيولوجيا والموارد الطبيعية في كازاخستان، زولفيا سليمانوفا؛ ووزير الدولة لوزارة التكنولوجيا والصناعة في هنغاريا؛ أنيكو رايس؛ ووكيلة وزارة الخارجية في وزارة الانتقال الإيكولوجي في إيطاليا، إيلاريا فونتانا؛ ونائب وزيرة خارجية دولة بوليفيا المتعددة القوميات، فريدي ماماني ماتشاكا؛ ووكيلة وزارة الشؤون المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان في المكسيك، مارثا ديلغادو بيرالتا؛ ونائب وزير البيئة والموارد الطبيعية في أذربيجان، رؤوف حاجييف؛ ونائب وزير البيئة والتوسع الحضري وتغيُّر المناخ في تركيا، محمد أمين بيربينار؛ ووزيرة الدولة للبيئة في نيجيريا، شارون إيكيازور؛ وأمين تغيُّر المناخ في رئاسة الجمهورية ونائب وزير البيئة والموارد الطبيعية في نيكاراغوا، خافيير غوتيريز راميريز؛ ونائب وزير الموارد الطبيعية والبيئة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فوفونغ لوانغشايزانا؛ ووزيرة الدولة للبيئة في أوغندا؛ بياتريس أنيوار أتيم؛ ووزيرة الدولة، مديرة المكتب الاتحادي للبيئة في سويسرا، كاترين شنيبيرغر؛ نائب الوزير، مكتب سياسات تغيُّر المناخ

والحياد الكربوني التابع لوزارة البيئة في جمهورية كوريا، بيوب جيونغ كيم؛ ونائب وزير الشؤون البيئية العالمية في اليابان، يوتاكا شودا.

21- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيانات ممثلو نيوزلندا، والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وكوت ديفوار وعُمان ونيبال وبربادوس وغواتيمالا (بالنيابة عن رابطة الدول الكاريبية وبصفة وطنية)، وجمهورية مولدوفا وفانواتو وجزر مارشال وإريتريا وسري لانكا وبوتان وبيرو وقيرغيزستان وأستراليا والصين وباراغواي والسنغال واليونان وبولندا والصومال وكرواتيا وسلوفينيا وتوفالوا وكوستاريكا واليمن.

22- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا أرمينيا وأذربيجان ببيانين في إطار ممارسة حق الرد.

23- وفي الجلسة العامة الرابعة، المعقودة في 3 حزيران/يونيه 2022، استمع الاجتماع الدولي إلى بيانات أدلى بها ممثلو لاتفيا وجنوب أفريقيا والاتحاد الروسي.

## باء- بيانات أدلى بها ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى التي تلقت دعوة دائمة من الجمعية العامة للمشاركة بصفة مراقب في المؤتمرات الدولية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المعتمدة لدى الاجتماع الدولي

24- في الجلسة العامة الرابعة، المعقودة في 3 حزيران/يونيه 2022، أُدلي ببيانات أيضاً ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: مجلس أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وجامعة السلام، وأمانة اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، وأمانة اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، وأمانة اتفاقية حفظ الأنواع البرية المهاجرة من الحيوانات الفطرية، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

## جيم- بيانات أدلى بها ممثلو وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها والمنظمات ذات الصلة، والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرون

25- في الجلسة العامة الرابعة أيضاً، المعقودة في 3 حزيران/يونيه 2022، أدلى ببيانات ممثلو وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها التالية: اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

26- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية وأصحاب المصلحة الآخرون: الأطفال والشباب؛ وحوار الأديان؛ والنساء؛ والشعوب الأصلية؛ والسلطات المحلية؛ والدوائر العلمية والتكنولوجية؛ وقطاع الأعمال والصناعة؛ واتحاد المجموعات الرئيسية.

**موجز**

27- يرد الموجز التالي وفقاً لأحكام الفقرة 20 من المرفق الثاني لقرار الجمعية العامة 326/75.

### 1- استكهولم بعد 50 عاماً: الإرث التاريخي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية لعام 1972

28- خلال المناقشة العامة، ألمح العديد من المتكلمين إلى الأهمية والإرث التاريخيين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في عام 1972 وشكّل بداية العصر الحديث للوعي والعمل البيئيين. واتخذ المؤتمر خطوة حاسمة نحو تحديد البيئة بوصفها رصيداً أساسياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع البلدان. وكان إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في أعقاب المؤتمر، معلماً هاماً على طريق تعزيز الحوكمة البيئية العالمية. وكانت المبادئ التي أكدها إعلان استكهولم، وهي الوثيقة الختامية للمؤتمر، مصدر إلهام لكثير من الإجراءات العالمية التي اتُخذت لاحقاً بشأن البيئة، وظلت أكثر أهمية من أي وقت مضى بعد مُضي 50 عاماً، حيث إن سلامة

الكوكب تواجه تهديدات لم يسبق لها مثيل. وعهد الحاضرون في مؤتمر عام 1972، بروح من الأمل والتفاؤل، إلى الأجيال المقبلة بمهمة وضع العناية بالبيئة على رأس جدول الأعمال العالمي.

29- وفي هذا السياق، لاحظ العديد من المتكلمين أن الاجتماع الحالي يمثل فرصة للتفكير في التقدم المحرز والثغرات والتحديات، وتقييم الإجراءات التي يلزم اتخاذها لتحقيق التطلعات التي تم التعبير عنها للبشرية والبيئة في استكهولم في عام 1972. وأشار البعض إلى أنه سيكون لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجمعية الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، من بين عمليات أخرى، دور حاسم في تحقيق هذه الأهداف. ويُجسِّد موضوع الاجتماع الحالي – "عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع – مسؤوليتنا، فرصتنا" – رؤية بشأن الإجراءات المطلوب اتخاذها لضمان العافية والازدهار للكوكب والبشرية.

30- وسلط بعض الممثلين الضوء على القيمة المستمدة من الأعمال التحضيرية للاجتماع الذي أتاح فرصة للحوار بين أصحاب المصلحة – بما في ذلك الحكومات والسلطات المحلية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال ومجموعات الشباب – بشأن كيفية التصدي للتحديات البيئية وتحديات التنمية المستدامة في إطار من التعاون، وكيفية ترجمة الدوافع إلى أفعال لتحقيق تحول أخضر في الاقتصادات والمجتمعات.

## 2- 1972-2022: حقبة الاتفاقات والمبادرات البيئية

31- أشار العديد من المتكلمين إلى الاتفاقات البيئية الدولية العديدة وغيرها من المبادرات التي استندت إلى أساس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية. وشملت هذه الاتفاقات والمبادرات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من 3 إلى 14 حزيران/يونيه 1992، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، الذي أرسى الأساس للتنمية المستدامة، وأفضى إلى صياغة ثلاث اتفاقيات رئيسية، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي. ويمثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من 26 آب/أغسطس إلى 4 أيلول/سبتمبر 2002 وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، معلماً رئيسياً آخر في الجهود الرامية إلى تحقيق المواءمة بين التنمية البشرية والبيئة.

32- ويهدف اتفاق باريس بشأن تغيُّر المناخ، الذي اعتُمد في عام 2015، إلى تسريع العمل العالمي بشأن التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيف معه وتمويله، في حين يهدف تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2019، إلى التخفيض التدريجي لإنتاج واستهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية، وهي غازات شديدة التسبب في الاحتباس الحراري. ولا يزال لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، إلى جانب اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق التي اعتُمدت مؤخراً، دور حاسم في حماية صحة الإنسان والبيئة من الأخطار التي تُشكلها المواد الكيميائية والنفايات، في حين تُمثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 محاولة من المجتمع الدولي لتوفير إطار شامل يعترف بالترابط بين جميع الإجراءات الرامية إلى تحقيق مستقبل مستدام لكوكب الأرض. والأمل معقود على وضع اتفاقية لمكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية في أعقاب الاتفاق التاريخي الذي جرى التوصل إليه في الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة للتفاوض على اتفاقية من هذا القبيل.

33- وأظهر نجاح هذه المبادرات وغيرها أن العمل البيئي فعال عندما يستند إلى الأدلة العلمية والقيادة والتعاون بين جميع الأطراف مدعوماً بقدرات وموارد. ولكن في حين أن هذه الاتفاقات وغيرها من التدابير المعتمدة في مؤتمرات القمة وغيرها من المؤتمرات العالمية، قد أوجدت إطاراً عالي الجودة للعمل المشترك نحو مستقبل أكثر استدامة، ثبت أن اتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق الأهداف المحددة أمر بعيد المنال. ونتيجة لذلك فإن التحديات البيئية متصاعدة بوتيرة أسرع بكثير من أن يتمكن المجتمع العالمي من التصدي لها.

### 3- تحديات بيئية متزايدة العدد والتعقيد

34- على الرغم من التدابير الجديرة بالثناء المشار إليها في الفقرات السابقة، فإن التحديات البيئية التي يواجهها الكوكب لا تزال هائلة، ليس فقط من حيث الكم، بل وكذلك من حيث تعقدها المتزايد في عالم سريع التغيُّر. ومما له أهمية خاصة أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، التي حددت بأنها العقبات الرئيسية أمام التنمية المستدامة وتساهم بدور كبير في الفقر وانعدام الأمن الغذائي وانتشار الأمراض وتفشيها، وجعلت الأرض قريبة من عتبات لن تكون هناك فرصة تُذكر للتعافي بعدها.

35- وبينما لم يتبق سوى بضع سنوات لعكس مسار هذا الاتجاه، يمثل الاجتماع الحالي فرصة لإطلاق مستقبل أفضل للبشرية من خلال اتخاذ إجراءات جريئة للوفاء بالالتزامات الكثيرة التي جرى التعهد بها، بما في ذلك الحفاظ على ما تحقق من مكاسب، وفي الوقت نفسه أيضاً ضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وفي هذا السياق، أشار البعض إلى ازدياد الإرادة السياسية وتطبيق مبادئ "تغريم الملوِّث"، والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، إلى جانب تيسير الحصول على التمويل الأخضر، كعنصرين هامين للنجاح.

36- وفيما يتعلق بتغيُّر المناخ، أدّت الزيادات في درجات الحرارة العالمية بسبب انبعاثات غازات الدفيئة إلى ارتفاع مستويات سطح البحر وازدياد حدوث الظواهر الجوية المتطرفة، بما في ذلك الفيضانات وموجات الجفاف والعواصف الرملية والترابية والأعاصير الشديدة. وهناك مواقع معيّنة معرضة للخطر بوجه خاص، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية المهددة بارتفاع مستويات سطح البحر، والشعاب المرجانية التي تموت بسبب التغيُّرات السريعة في المحيطات التي تؤويها، والمناطق الجبلية المتأثرة بذوبان الجليد وتغيُّر النُظم الإيكولوجية. ويُشكل تزايد التصحر تحدياً آخر لبعض الدول. وعلى الرغم من التدابير المعتمدة بموجب اتفاق باريس وتعديل كيغالي، أثبت العلم أن إبقاء الاحترار العالمي في حدود المستوى المستهدف، وهو 1,5 درجة مئوية، لن يتحقق ما لم تتحقق زيادة كبيرة في الالتزام والعمل، بما في ذلك في مجال التمويل.

37- ويواجه الكوكب أيضاً فقدان التنوع البيولوجي بشكل غير مسبوق بسبب الأنشطة البشرية، وباتت أنواع كثيرة على شفا الانقراض. وأدّى فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي، بما في ذلك إزالة الغابات وفقدان الموائل الطبيعية، إلى تقليص قدرة النُظم الإيكولوجية على توفير المنافع والخدمات البيئية ودعم سُبل العيش.

38- وعلاوة على ذلك، ظهر التلوث والنفايات غير المدارة كنتائج سلبية رئيسية لنهج في التنمية يُركز على ربحية أنشطة الأعمال على حساب التكاليف الخارجية للمجتمع والبيئة. وأصبحت النفايات البلاستيكية منتشرة في كل مكان وباتت تُشكل تهديداً خاصاً للنُظم الإيكولوجية البحرية. وتنتشر المواد الكيميائية المصنعة والمضادات الحيوية وغيرها من المستحضرات الصيدلانية بمعدل يتجاوز قدرة العلم على تقييم عواقبها السلبية المحتملة والسيطرة عليها. وبرز التلوث بالزئبق كتهديد رئيسي لصحة الإنسان والبيئة في مجموعة متنوعة من البيئات، بما في ذلك تعدين الذهب الحرفي والضيق النطاق واستخدام ملغم الأسنان في طب الأسنان.

39- ولوحظ أن التركيز على أزمة الكوكب الثلاثية ينبغي ألاّ يصرف الانتباه عن سائر التحديات، مثل إمدادات الطاقة وتكلفة المعيشة، والموارد المحدودة، والنزاع. وفي هذا السياق، أعرب عدد من الممثلين عن أسفهم إزاء النزاع الدائر الذي اندلع من دون سابق استفزاز وغير مبرر من جانب الاتحاد الروسي على أوكرانيا، والذي تمتد تكاليفه البيئية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية إلى ما هو أبعد من المنطقة، وتؤثر بشكل غير متناسب على البلدان النامية بصفة خاصة. وتتصاعد الأزمات الإنسانية ويصاحبها تشريد للسكان بسبب الاختلال الذي يصيب بيئاتهم الصالحة للسكن نتيجة للاضطرابات الاجتماعية والنزاعات وتدمير الموائل والظواهر الجوية القصوى.

40- وأبرزت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى عواقبها الصحية والاقتصادية والاجتماعية البعيدة المدى، بوضوح المخاطر الكامنة في إهمال السلامة البيولوجية، وسلطت الضوء على الافتقار إلى الاستعداد المنهجي للتعامل مع الصدمات الصحية الكبرى. وأدّت أيضاً إلى تباطؤ شديد في التقدم

المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أو عكست مساره في بعض الحالات، وكشفت عن مخاطر الفشل في التعاون والتضامن في مكافحة التحديات. وأكدت الجائحة أيضاً، من خلال أثرها الخبيث على الفئات الضعيفة من السكان، التفاوتات القائمة في كثير من المجتمعات، مما يؤكد الحاجة إلى تحقيق تنمية مستدامة بيئياً، مع مراعاة الإنصاف.

41- وينبع تراكم هذه العلل البيئية من فشل الإنسان في وضع نماذج مستدامة للإنتاج والاستهلاك، مما يُهدد وجود البشرية ذاته وكذلك البيئة التي تعتمد عليها البشرية. ويؤدي قصور النُظم الغذائية والزراعية إلى انتشار انعدام الأمن الغذائي والأنماط الغذائية غير الصحية. ويتجه الفقر المدقع نحو الازدياد. وتواجه شرائح واسعة من السكان في بلدان كثيرة صعوبة في الحصول على مياه الشرب والخدمات الصحية والتعليم.

42- وخلاصة القول إن التحديات المتنامية التي تواجهها البشرية والبيئة التي تعتمد عليها البشرية تُشكل تهديداً هائلاً مشتركاً لا يمكن مكافحته إلاّ بالتزام عالمي بالتعاون والعمل المشترك القائم على التضامن بين البلدان وداخلها.

## 4- العمل المطلوب من أجل عافية الكوكب

43- دعا الممثلون بشكل عام إلى التعجيل بالعمل في تحقيق الأهداف القائمة المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف خطة عام 2030 واتفاق باريس. وفيما يتعلق بمجالات العمل ذات الأولوية، أشار الكثيرون إلى حياد الكربون كهدف هام لبلدانهم، بما في ذلك، بالنسبة للبعض، من خلال الحد من تدهور الغابات والأراضي، وتعزيز إعادة التشجير، والتحول نحو الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة في البنية التحتية المُشيّدة، وكفاءة الموارد في القطاعات الرئيسية، مثل الزراعة.

44- وأكد العديد من الممثلين أيضاً الحاجة الملحة إلى التحول إلى ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة والاقتصاد الدائري، ووجه أحدهم الانتباه إلى الاستراتيجية العالمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي وضعتها شبكة الكوكب الواحد. وجرى التشديد على أن التخلص من المنتجات ستُطوى صفحته في الاقتصاد الدائري الذي تُصمم فيه المنتجات لتدوم طويلاً وتبقى صالحة ويعاد تدويرها.

45- ومن أجل حماية الكوكب، أشار كثير من الممثلين إلى أن من الضروري الأخذ بنموذج جديد يستند إلى التفكير الاقتصادي الطويل الأجل الذي يُقدِّر الرفاه على حساب الناتج المحلي الإجمالي؛ وإلى القيم الأخلاقية والروحية التي تعترف بالقيمة الجوهرية للكائنات كافة؛ وإلى الاعتراف الصريح بحق كل إنسان في بيئة صحية؛ والاعتراف بأن "الإبادة الإيكولوجية" جريمة دولية. واقترح عدة ممثلين استخدام الموارد المستثمرة حالياً في الوقود الأحفوري الضار والإعانات الزراعية لتوسيع نطاق القطاعات المستدامة وتحقيق تحول في القطاعات ذات الأثر البيئي الكبير، مثل توليد الطاقة والتصنيع والزراعة الواسعة النطاق، وفي الوقت نفسه توفير الحماية الاجتماعية للعمال المشردين وتهيئة فرص عمل للشباب والنساء والمجموعات المهمشة.

46- وأكد عدة ممثلين دور معارف الشعوب الأصلية في التغلب على تحديات تغيُّر المناخ والأمن الغذائي وحفظ التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي. ولوحظ أنه لكي لا يُترك أحد خلف الركب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها بموجب إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بوسائل تشمل الاعتراف بأراضي الشعوب الأصلية ومواردها وحمايتها.

47- وشدد أحد الممثلين على أن المجتمع الرقمي الآخذ في الاتساع يؤدي إلى زيادة كمية الطاقة المستهلكة والمواد المستخدمة والمخلفات الإلكترونية المتولدة ما لم تُعالج هذه المسائل معالجة سليمة، وقال إن على الدول الأعضاء أن تعتمد معايير وتوجيهات دولية لتنفيذ مبادئ الاقتصاد الدائري والانتقال إلى حلول الطاقة الخضراء في قطاع المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا؛ وضمان الوصول الحر والمفتوح إلى البيانات والمعلومات العالية الجودة لاستخدامها في صنع السياسات؛ وتهيئة بيئة تمكينية لضمان الصمت التام في نطاقات البث المستخدمة عالمياً لرصد مختلف المؤشرات البيئية.

48- وأشار العديد من الممثلين إلى السلام باعتباره شرطاً ضرورياً مسبقاً للتنمية المستدامة ولعافية الكوكب. وأشار أحد الممثلين إلى الضرر البيئي الناجم عن غزو أوكرانيا، فقال إن من الضرورة الحتمية العمل معاً لتخليص العالم من الأسلحة النووية من أجل منع وقوع ضرر كارثي. وأكد ممثل آخر أن التلوث البيئي والتسميد المفرط واستغلال الموارد والتدهور البيئي يُعرِّض السلام والاستقرار للخطر، وأن السياسة البيئية هي سياسة سلام يمكنها، إذا نجحت، أن تساعد على منع النزاعات على الموارد الطبيعية والتقليل إلى أدنى حد من أثر الأحداث الضارة، مثل الجوائح، أو منع حدوثه.

49- وطُرحت مجموعة كبيرة من النقاط والاقتراحات من ممثلي أصحاب المصلحة الذين نسقوا فيما بينهم لتقديم مداخلات تُحدّد الجهود التي يبذلها كل منهم في إطار التحضير لاجتماع استكهولم بعد 50 عاماً، ولخصوا الرسائل الرئيسية بالنيابة عن مجموعات أصحاب المصلحة ومسارات العمل الخاصة بكل منهم: حوار الأديان؛ والنساء؛ والشعوب الأصلية؛ والسلطات المحلية؛ والعلوم والأوساط الأكاديمية؛ والشباب؛ ودوائر الأعمال والصناعة؛ ومشروع اتحاد المجموعات الرئيسية؛ والمشاورات الإقليمية والوطنية. وشملت الرسائل الرئيسية ما يلي:

- ينبغي أن تكون المجتمعات المحلية شريكة وصانعة قرار في جميع أنشطة التعدين؛
- ينبغي أن تصبح سلاسل القيمة العالمية مستدامة وأن تُعطي الأولوية للمنتجين التقليديين والمحليين وأسواقهم؛
- ينبغي لجميع دوائر التجارة والاستثمار أن تكفل احترام حقوق الإنسان والأسعار العادلة لصغار المنتجين والمجتمعات المحلية؛
- ينبغي أن يكون التمويل المستدام متاحاً لتحقيق التنمية المستدامة؛
- يلزم الاعتراف الكامل بالأثر البيئي القصير والمتوسط والطويل الأجل لعمليات الشركات في الأسواق المالية؛
- هناك حاجة إلى انتقال في مجال الطاقة، بما في ذلك تطوير الطاقة المتجددة ونشرها، وكفاءة الطاقة؛
- يلزم إحداث تحول كبير في ممارسات الزراعة والإنتاج الحيواني، بما في ذلك من خلال تشجيع الزراعة الإيكولوجية الزراعية، واستخدام الأسمدة البيولوجية، واستخدام بدائل لمبيدات الآفات الكيميائية، فضلاً عن توفير الدعم المالي والتقني للمجتمعات المحلية الزراعية وصغار المزارعين؛
- ينبغي تشجيع حفظ البيئة من خلال إنشاء مناطق محمية؛
- ينبغي التوسع في استخدام الحلول القائمة على الطبيعة والنُهج القائمة على النُظم الإيكولوجية للحد من تدهور الأراضي ومعالجة تغيُّر المناخ؛
- ينبغي الاستعاضة عن نماذج التنمية الحضرية القائمة على إبقاء الأمور على حالها التي تؤدي إلى الزحف العمراني والفصل والخصخصة بنماذج تُنتج مدناً مدمجة ومتكاملة ومترابطة تُقلل إلى أدنى حد من الأثر البيئي وتُحسن صحة المواطنين ونوعية حياتهم؛ والأخذ بنهج "الصحة الواحدة"؛
- ينبغي تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات؛
- ينبغي توسيع نطاق المحاسبة التي تأخذ في الحسبان رأس المال الطبيعي؛

- ينبغي معالجة التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك من خلال تدابير وطنية للتخلص تدريجياً من المواد البلاستيكية الضارة ومن خلال التفاوض على معاهدة جديدة للقضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية بحلول عام 2024؛
- ينبغي حماية المحيطات والموارد المائية الأخرى واستخدامها على نحو مستدام؛
- ينبغي لجميع البلدان أن تُنفذ بالكامل مبدأ "تغريم المُلوِّث"؛
- ينبغي إدخال التعليم البيئي منذ سن مبكرة، وينبغي أن يكون مصحوباً بتدريب على المعارف والمهارات المطلوبة للعمل في الاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي؛
- ينبغي تنفيذ نهج قائم على الحقوق يتمتع الأفراد بموجبه بحق قابل للإنفاذ في بيئة نظيفة وصحيّة ومستدامة؛
- ينبغي اعتماد عمليات تشاركية وشاملة للجميع في صنع القرار على المستويات كافة لضمان المشاركة المجدية لجميع أصحاب الحقوق، ولا سيما الشباب والضعفاء؛
- ينبغي وضع إطار قانوني قوي تُساءَل بموجبه الشركات عبر الوطنية عن الأضرار البيئية وتتاح للمتضررين إمكانية اللجوء إلى العدالة.

50- وعرضت عدة مجموعات من أصحاب المصلحة أيضاً نتائج جهودها في إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك إعلان الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ وبيان اجتماع استكهولم بعد 50 عاماً "قيم الإيمان والوصول إليه – المساهمة في السياسة البيئية"؛ وورقة السياسات العالمية للشباب. وترد في الوثيقة الإعلامية A/CONF.238/INF/3 تفاصيل إضافية عن مختلف مساهمات أصحاب المصلحة في اجتماع استكهولم بعد 50 عاماً، بما في ذلك الإجراءات التحضيرية والأحداث الجانبية والأحداث الخاصة والأحداث ذات الصلة.

## 5- تعددية الأطراف والتعاون

51- بينما وصف كثير من الممثلين الإجراءات المتخذة من حكوماتهم على المستوى الوطني، أقر جميعهم تقريباً بأن الحكومات الوطنية وحدها لا يمكنها التغلب على التحديات العالمية المتمثلة في تغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتزايد التلوث. وذكر الممثلون أنهم يرون أن التعاون بين البلدان على المستويين الإقليمي والعالمي وكذلك داخل البلدان، ضروري لتحقيق تقدم في مجال التنمية المستدامة. ودعا أحد الممثلين إلى إصلاح النظام التجاري العالمي لإفساح المجال أمام إبرام اتفاقات تجارية تُدمج تماماً أهداف المناخ والتنوع البيولوجي وتُعبر عن جدول أعمال بشأن الشفافية.

52- ودعا العديد من الممثلين إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف وإلى الاستخدام الكامل للنظام المتعدد الأطراف. وربط العديد من الممثلين بين تعددية الأطراف والتضامن، وهو ما وصف بأنه شعور بالمسؤولية المشتركة كل تجاه الآخر وتجاه الأجيال المقبلة والكوكب الذي سترثه تلك الأجيال. وشدد أحد الممثلين على أن التعاون الدولي ينبغي أن يكون شاملاً للجميع وأن يتم في إطار النظام الدولي القائم على القواعد.

53- وأشار أيضاً عدة ممثلين إلى التعاون داخل البلدان، مشددين على أن نجاح تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً، فضلاً عن المبادرات الوطنية، يتطلب من الحكومات الوطنية إقامة شراكات مع الحكومات على المستوى دون الوطني ومع قطاع عريض من المجتمع المدني، بما في ذلك الشباب والشعوب الأصلية وكيانات القطاع الخاص، والجماعات الدينية. وأشار عدة ممثلين إلى الحاجة إلى تعاون وثيق بين السلطات على المستويين الوطني ودون الوطني، مؤكدين أن معظم البنى التحتية التي ستكون قائمة في عام 2050 لم يتم إنشاؤها بعد، وأن للسلطات المحلية دوراً رئيسياً في تحديد كيفية تصميم المدن والمستوطنات البشرية الأخرى وإدارتها. وينبغي أن يُركز هذا التعاون على التخطيط الحضري الذي يحقق كفاءة استخدام الموارد والتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، وبناء

القدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ، وتعزيز المباني الخالية من الكربون، والمناطق الخضراء، والاقتصاد الدائري الذي تُغلق فيه حلقات المياه والنفايات والمواد.

54- وكان هناك تأييد واسع لتمكين أصحاب المصلحة الرئيسيين من المشاركة النشطة والهادفة، بما يشمل النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، في صنع القرارات البيئية وتنفيذها ورصدها على جميع المستويات. وسلط العديد من الممثلين الضوء بصفة خاصة على دور الشباب كممثلين للمستقبل في صياغة السياسة البيئية وتنفيذها. وقال العديد من الممثلين إن الإجراءات والالتزامات المتعلقة بالمناخ، وكذلك الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، يجب أن تحترم مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. واقترح أحد الممثلين توسيع تنفيذ المبدأ ليشمل التحويلات الصناعية إلى نماذج اقتصادية دائرية في البلدان النامية، وهو ما سيتطلب موارد كبيرة.

55- وتكلم العديد من ممثلي البلدان النامية عن أهمية الموارد المالية الكافية لمكافحة تغيُّر المناخ والتغلب على التحديات البيئية الأخرى. وأشار عدد منهم إلى أن البلدان النامية أكثر عرضة للمعاناة من العواقب في حين أن البلدان المتقدمة النمو مسؤولة في المقام الأول عن أزمة المناخ. وأشار العديد منهم إلى أن الوعد بإنشاء صندوق بما قيمته 100 مليار دولار أمريكي للبلدان النامية لم يتم الوفاء به بعد، وحثوا البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بهذا الالتزام، ودعا أحدهم إلى رصد الامتثال لهذا الالتزام. وشدّد عدة ممثلين على الحاجة إلى زيادة إمكانية الوصول إلى التدفقات المالية وتحسين كفاءتها بصورة عامة من أجل التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معه.

56- ودعا ممثلون من البلدان النامية أيضاً إلى تعاون دولي في شكل تعزيز نقل التكنولوجيا، بما يشمل دعم التوصيلية الرقمية والرعاية الصحية؛ ودعوا إلى تكوين شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما في القطاع الزراعي، لدعم الإنتاج الغذائي المحلي وتوسيع نطاق الابتكارات التكنولوجية في القطاع الزراعي؛ وإلى دعم البيئات المؤسسية والسياساتية والاستثمارية التمكينية.

## ثالثاً- حوارات القيادة

57- ترد أدناه موجزات موضوعية لحوارات القيادة وفقاً لأحكام الفقرة 20 من المرفق الثاني لقرار الجمعية العامة 326/75.

### ألف- حوار القيادة 1: التأمل في الحاجة الملحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق عافية الكوكب وازدهار الجميع

#### موجز إجرائي

58- أعلن الرئيس المشارك ووزير البيئة وتغيُّر المناخ في كندا، ستيفن غيلبو، بعد ظهر يوم 2 حزيران/يونيه 2022 فتح باب حوار القيادة 1 وأدلى ببيان افتتاحي. وأدلى أيضاً ببيان افتتاحي الرئيس المشارك ووزير البيئة والمياه والانتقال الإيكولوجي في إكوادور، غوستابو رفائيل مانريكي ميراندا.

59- وأدارت حوار القيادة الرئيسة التنفيذية لشركة Conversation Strategists، نوزيفو تشابالالا، التي أدلت أيضاً ببيان. وقدمت في حلقة النقاش الأولى عروض من المشاركين التالية أسماؤهم: الأمين العام لمنظمة الأديان من أجل السلام، عزة كرم؛ ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أخيم شتاينر؛ والناشطة الشبابية ومؤسسة حركة "انهض"، فانيسا ناكاتي؛ والمبعوث الرئاسي الخاص للولايات المتحدة المعني بالمناخ، جون كيري؛ والمفوض الأوروبي للبيئة والمحيطات ومصائد الأسماك، فيرجينيوس سينكوفيتشيوس.

60- وفي المناقشة التفاعلية التي تلت ذلك، ردت مديرة المناقشة وأعضاء فريق المناقشة على تعليقات وأسئلة كل من النائبة الثالثة لرئيس حكومة إسبانيا، تيريزا ريبيرا؛ والوزيرة الاتحادية لتغيُّر المناخ في باكستان، شيري رحمان (بالنيابة عن مجموعة الـ77 والصين)؛ ووزير البيئة والموارد الطبيعية وحفظ الموارد الطبيعية والسياحة في بوتسوانا، فيلدا ناني كيرينغ؛ ونائب وزير البيئة والموارد الطبيعية في أذربيجان، رؤوف حاجييف؛ ووزير المناخ والبيئة والتنمية

المستدامة والصفقة الخضراء في بلجيكا، زكية خطابي؛ ووزير التنمية المستدامة وتغيُّر المناخ وإدارة مخاطر الكوارث في بليز، أورلاندو هابيت؛ ووزيرة العلوم والتكنولوجيا والبيئة في كوبا، إلبا روزا بيريز مونتويا؛ ونائب وزير البيئة في تشيكيا، يان دوسيك؛ ووزيرة البيئة في الدانمرك، ليا فيرميلين؛ ووزير البيئة والموارد الطبيعية في الجمهورية الدومينيكية، أورلاندو خورخي ميرا.

61- وشارك في المناقشة ممثلون عن المنظمات الدولية التالية: الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وغرفة التجارة الدولية، ومنظمة الصحة العالمية.

62- وشارك في المناقشة ممثلون عن المنظمات غير الحكومية التالية: الصندوق العالمي للطبيعة، والمنظمة الدولية لحقوق الأرض، وفريق العمل المعني بالنقل الجوي، والاتحاد الإثيوبي للسكان والصحة والبيئة.

63- وقدمت في حلقة النقاش الثانية عروض من المشاركين التالية أسماءهم: رئيس المعهد القضائي العالمي المعني بالبيئة، أنطونيو بنجامين؛ والمديرة العامة لمركز العلوم والبيئة، سونيتا نارين؛ ورئيس منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، داريو خوسيه ميخيا مونتالفو.

64- وخلال المناقشة التفاعلية التي تلت ذلك، ردت مديرة المناقشة وأعضاء فريق المناقشة على تعليقات وأسئلة كل من وزير البيئة في إستونيا، إيركي سافيسار؛ ووزيرة البيئة وحفظ الطبيعة والسلامة النووية وحماية المستهلك في ألمانيا، شتيفي ليمكا؛ ووزيرة حماية البيئة في إسرائيل، تمار زاندبرغ؛ ووزير المناخ والبيئة في النرويج، إسبن بارث إيدي؛ ووزير الدولة لشؤون المحيط الهادئ والبيئة الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، زاك غولد سميث؛ ووزير الاقتصاد الأخضر والبيئة في زامبيا، كولينز نزوفو؛ والوزير بدون حقيبة لوزارة النمو الاقتصادي وتهيئة فرص العمل في جامايكا، ماثيو سامودا؛ ونائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف في كوستاريكا، كريستيان غييرميت فرناندير؛ ونائب وزير حماية البيئة والزراعة في جورجيا، نينو تانديلاشفيلي؛ ووكيلة وزارة الخارجية في وزارة الانتقال الإيكولوجي في إيطاليا، إيلاريا فونتانا؛ وممثلي المكسيك واليونان ولاتفيا ونيبال ونيوزلندا.

65- وشارك في المناقشة أيضاً ممثلون عن المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة القانون الحيّ (LivingLaw)، ومعهد الموارد العالمية، وشبكة شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنظمة بروفيج إنترناشونال.

66- وأدلى الرئيس المشارك (كندا) ببيان ختامي. وأدلى الرئيس المشارك (إكوادور) أيضاً ببيان ختامي، ثم أعلن اختتام حوار القيادة 1.

**الرسائل الرئيسية الموجهة من أعضاء فريق المناقشة**

67- افتتح السيد غيلبو الحوار، فقال إن الأعمال التحضيرية لحوار القيادة أسفرت عن عدد من المواضيع والتوصيات الرئيسية: حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة؛ وعافية الكوكب تتطلب تعددية أطراف فعالة وعادلة؛ والحاجة إلى نُهج متكاملة ومشتركة. وطوال العملية الأوّلية شدد ممثلو الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرون على مسؤوليات وأدوار الحكومات وجميع الجهات الفاعلة في تحقيق عافية الكوكب.

68- وشدد السيد غيلبو على أن أولويات كندا تتعلق بالحاجة المُلحة إلى اتخاذ إجراءات واعتماد نهج متكامل ومنسق للتوصل إلى حلول، وإشراك جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومات والقطاع الخاص والشُعوب الأصلية والنساء والفتيات والشباب وسائر المجموعات. وسلط الضوء أيضاً على طابع المشاورات المتجه من القاعدة إلى القمة باعتباره جانباً مهماً من جوانب جميع حوارات القيادة.

69- وأدلى السيد ميراندا بملاحظات افتتاحية ذكّر فيها المشاركين بأن اجتماع استكهولم بعد 50 عاماً ليس مجرد احتفال بلحظة تاريخية، بل هو أيضاً فرصة لاتخاذ إجراءات حاسمة وشجاعة وجريئة، لإقامة شراكات والدفع قدماً بتنفيذ المبادرات القائمة.

70- وسلط الضوء على أربع رسائل رئيسية لمراعاتها في حوار القيادة 1. أولاً، الشعور العالمي بالحاجة الملحة إلى العمل الجماعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وثانياً ينبغي أن يُركز العمل العالمي العاجل على تعزيز انتقال عادل من خلال الابتكار والاستثمار والوصول إلى التكنولوجيات النظيفة وبناء القدرات والحد من أنواع الوقود الأحفوري، الأمر الذي سيفضي إلى القضاء عليها تدريجياً وعلى نحو عادل ومنصف. وثالثاً، يلزم اتخاذ إجراءات لسد الفجوة المالية والتعجيل بتعبئة الموارد. ورابعاً، ينبغي للبلدان أن تكون مباشرة وصادقة كل منها مع الآخر وأن تعيد التفكير في النماذج الحالية. وشدد في الختام على أن الأفكار المثيرة للجدل، يمكن، إذا أديرت بطريقة سليمة، أن تهيئ فرصاً للحوار وأن تعزز الإبداع في البحث عن حلول.

71- وشملت الرسائل الرئيسية الموجهة من المشاركين في حلقة النقاش في حوار القيادة 1 ما يلي:

- سلطت السيدة كرم الضوء على الحاجة إلى تغيير جوهري في السلوك البشري لتحقيق عافية الكوكب. وفي ضوء ما تنفرد به القيادات الدينية من قدرة على التواصل مع المجتمع فإن بوسعها أن تساهم بدور رئيسي في قيادة هذا التغيير من القاعدة إلى القمة؛ ويمكنها أيضاً أداء دورها في تحمل المسؤولية عن "التخضير".

- دعت السيدة ناكاتي إلى تعزيز العدالة المناخية، بما في ذلك عدم إجراء أي عمليات جديدة لاستخراج الوقود الأحفوري؛ وتوسيع نطاق التمويل المناخي وتوفيره من خلال المِنح بدلاً من القروض؛ وإنشاء صندوق جديد للخسائر والأضرار المتصلة بالبيئة.

- أشار السيد شتاينر إلى أن الأوان قد حان، بعد 50 عاماً من مؤتمر استكهولم الأصلي، لإصلاح تعددية الأطراف وتنشيطها. ويمكن إعادة بناء الثقة في تعددية الأطراف عن طريق ضمان وجود منصة عالمية عادلة ومنصفة تفي من خلالها البلدان ذات المسؤوليات والوسائل المختلفة بالتزاماتها.

- أشار السيد كيري أيضاً إلى الحاجة الملحة إلى العمل الآن من أجل إعادة بناء الثقة؛ وينبغي أن تستند الإجراءات إلى العلم والتكنولوجيا. وأكد أن السوق الدائرية والمستدامة ممكنة وأن علينا أن نتوقف عن الاعتماد على الوقود الأحفوري.

- أكد السيد بنجامين من جديد أهمية تعزيز النهج القائم على القواعد من أجل تحقيق عافية الكوكب والازدهار للجميع. وأشار إلى أننا دخلنا حقبة جديدة في الحركة البيئية بات من الحاسم والعاجل فيها تطبيق سيادة القانون البيئي وإنفاذها، ويعني ذلك أن القضاة أصبحوا عوامل رئيسية للتغيير والعمل.

- تحدثت السيدة نارين عن حقيقة أننا سمعنا عن المظالم البيئية – بين الجنسين والأجيال والأفراد والبلدان – التي ذكرها العديد من أصحاب المصلحة في الفترة التي سبقت اجتماع استكهولم بعد 50 عاماً. وأشارت إلى أن التنمية المستدامة تتطلب نمواً شاملاً وميسور التكلفة من خلال العمل التحويلي بدلاً من العمل التدريجي.

- دعا السيد سينكوفيتشيوس إلى إيلاء اهتمام عاجل من صانعي السياسات في العالم للاستهلاك والإنتاج المستدامين توفِّر حلولاً كبيرة الأثر من خلال نُهج مثل كفاءة الموارد والاقتصاد الدائري. ومن شأن إقامة حوار دولي حول الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة أن يزيد الاهتمام ويُعزز تبادل المعارف.

- شدد السيد ميخيا مونتالفو على أهمية عافية الكوكب لتقدمنا الاجتماعي والاقتصادي ورفاهنا وقدرتنا على الصمود. وهناك الكثير مما يمكن تعلمه من هياكل الحوكمة والإشراف البيئي لدى الشعوب الأصلية، استناداً إلى مبادئ مثل التواضع والتناغم والاتساق. ولا يدل ضمان المشاركة

النشطة للشعوب الأصلية في عمليات صنع القرار المتصلة بالانتقال في مجال الطاقة على العدالة الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل سيجلب معه استقلالها الذاتي وسلامتها الإقليمية والثقافية.

**مناقشة عامة**

**إعادة ضبط علاقتنا مع الطبيعة**

72- أعرب العديد من المتكلمين من ممثلي الدول الأعضاء وغيرهم من المشاركين عن شعور عميق بالحاجة الملحة إلى إعادة ضبط علاقتنا مع الطبيعة، والتعجيل بالعمل لتحقيق جميع ركائز أهداف التنمية المستدامة. وقالوا إن العلاقة المتجددة مع الطبيعة تتطلب تغييراً جوهرياً وتحويلياً في مواقفنا وعاداتنا وأنماط سلوكنا، مع الاعتراف بأن عافية الكوكب ضرورية للازدهار. ولا بد من إفساح المجال أمام القيادات الدينية ومؤسساتها للمشاركة بدور فاعل، لأن لها تأثير كبير في تغيير السلوك البشري؛ وهناك حاجة إلى تجاوز المقاييس التقليدية لقياس ما يُحرز من تقدم وما يتحقق من ازدهار.

73- وشدّد المتكلمون على أن وضع الطبيعة في صميم التنمية المستدامة وفي صلبها يتطلب من جميع الجهات الفاعلة وقف فقدان التنوع البيولوجي والنُظم الإيكولوجية للأرض والمحيطات وحفظهما واستعادتهما، وضمان الاستخدام المستدام والتقاسم العادل والمنصف لمنافع الطبيعة، وتمكين جميع الجهات الفاعلة من المساهمة في تحقيق الأهداف البيئية، بما يشمل هدف حفظ الطبيعة في إطار مبادرة 30 × 30، وتحمل المسؤولية عن ذلك. وقد صدرت نداءات كثيرة للوفاء بالالتزامات القائمة، مثل الالتزامات المعقودة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، من خلال القيام بما هو سليم وعلى نطاق واسع. وأعرب العديد من المتكلمين عن الحاجة إلى المواجهة واتخاذ الخيارات الصعبة بشأن الإنتاج والاستثمار في الطاقة، وتنفيذ الحلول المبتكرة، مثل تسعير الكربون، وبالتالي تحقيق انتقال عادل. ومن المهم للدول والأفراد وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة التمسك بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب".

**القيادة والمساءلة**

74- أعرب المتكلمون عن حاجة واضحة إلى الاعتراف بإخفاقنا في الاستجابة بفعالية للأدلة العلمية بشأن أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وشدّد كثيرون على أن الفرصة للتصرف تتضاءل بسرعة وأن العقد الحالي حاسم الأهمية للعمل الجماعي. وبات تنفيذ اتفاق باريس مُلحاً، وكذلك التوقف عن تطوير أنواع جديدة من الوقود الأحفوري والتعجيل بالجهود من أجل مسار تخفيض الاحترار بمقدار 1,5 درجة مئوية وحياد الكربون. وفي الوقت نفسه، يلزم تغيير الدعم المقدّم للتكيُّف مع تغيُّر المناخ ومعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بأثر تغيُّر المناخ والأزمات البيئية.

75- وسعياً إلى اتخاذ إجراءات ذات مصداقية، طُرحت توصيات لهدم الصوامع ومواجهة التحديات بطريقة شاملة وعملية بدرجة أكبر، ومعالجة جميع الأزمات بطريقة متكاملة، مع الأخذ بنهج متعدد التخصصات، وزيادة التضامن والتعاون بين الجهات الفاعلة. ووجهت أيضاً دعوات إلى اتخاذ إجراءات تآزرية بشأن المناخ والتنوع البيولوجي من خلال الحلول القائمة على الطبيعة والنُهج القائمة على النُظم الإيكولوجية، للمساهمة بفعالية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ووجهّت الدعوة إلى الحكومات للاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية وضمان تغطية خططها الوطنية جميع القطاعات والجهات الفاعلة، مع وضع خطوط واضحة للمساءلة، والوفاء بالتزاماتها الدولية بشأن توفير الدعم المالي والتكنولوجي للبلدان النامية.

76- والأهم من ذلك أن القيادة تُعد عنصراً حيوياً للنجاح. ورغم الأمل والثقة في وعودهم والتزاماتهم، أكد العديد من المتكلمين أن بناء الثقة يتطلب الوفاء بهذه الالتزامات واتخاذ إجراءات عاجلة وإعطاء القدوة التي يُحتذى بها.

واقترح المتكلمون تعزيز المساهمات المحددة وطنياً، وتوسيع نطاق التمويل المستدام، ودعم إطار قوي للتنوع البيولوجي، والعمل من أجل إيجاد حلول للمواد البلاستيكية في العالم، باعتبارها فرصاً لإثبات القيادة.

**الإدماج والإنصاف بين الأجيال: الحقوق والواجبات**

77- أكد العديد من المتكلمين الحاجة إلى ضمان إعمال الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة للجميع واحترام الطبيعة. ومن أجل تحقيق عافية الكوكب، يجب أن تشمل النُهج القائمة على الحقوق، في جملة أمور، الاعتراف بحقوق الطبيعة والاحترام الكامل لحقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المهمشة الأخرى، في أُطر على جميع المستويات.

78- ولجميع الجهات الفاعلة، بما فيها النساء والشباب، دور هادف في توفير حلول للتحديات المجتمعية، ويتطلب ذلك مشاركة من منظمات المجتمع المدني. وشدد العديد من المتكلمين من ممثلي الدول الأعضاء وغيرهم من المشاركين على الحاجة إلى استراتيجية واضحة لإدماج السياسات الجنسانية في خطط الحوكمة البيئية بوسائل تشمل، كما اقترح بعضهم، طريق التغلب على الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في صنع القرار وضمان حقوقها الجنسية والإنجابية. ومن المسلَّم به أن الالتزامات المتعلقة بالإنصاف بين الأجيال تتطلب مراعاة منظور الشباب واحتياجاتهم. وينبغي أن تشمل سياسات التنمية المستدامة الشباب، بما يكفل لهم أن يساهموا في هذه التحولات وأن يستفيدوا منها وأن يصبحوا عوامل محركة للتغيير.

79- وأقر المتكلمون بعدم قابلية السلام وسيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان للتجزئة، مع ضرورة بذل جهود لتحقيق عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع. وشدد عدة متكلمين على أنه ينبغي تعبئة جميع الوسائل الدبلوماسية للتصدي للنزاع الدائر الذي كان له، من بين آثاره المأساوية الكثيرة، أثر مدمِّر على البيئة. وأشار البعض إلى أن الجرائم المتصلة بالطبيعة تُشكل تهديداً كبيراً للسلام والازدهار والاستقرار العالمي. ولا يمكن تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة في الأقاليم الخارجة عن القانون. وينبغي التعامل مع الجرائم الماسة بالطبيعة باعتبارها جرائم جسيمة، وينبغي بلورة فهم أفضل لأثرها. وتتطلب مكافحتها مزيداً من التمويل وزيادة القدرة التشغيلية ومزيداً من الشراكات المبتكرة داخل البلدان وفيما بينها. وشدد المتكلمون على ضرورة تقديم دعم أفضل للمدافعين عن البيئة ومجتمعات الشعوب الأصلية.

**استعادة الثقة من خلال تعددية الأطراف والشراكات الفعالة**

80- أشار المتكلمون من ممثلي الدول الأعضاء وغيرهم من المشاركين إلى أن بناء الثقة من خلال منبر عادل هام لتسريع العمل، والجمع بين مختلف الجهات الفاعلة ووسائل الاستجابة لتحدياتنا المشتركة، وإعطاء كل بلد الحق في أن يكون صوته مسموعاً. ويمكن أيضاً بناء الثقة عن طريق اتخاذ إجراءات فعالة متعددة الأطراف والسعي، فرادى وجماعات، إلى تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالأهداف المشتركة. ويلزم من كل بلد الوفاء بمسؤولياته الوطنية والدولية.

81- وتبادل المتكلمون من ممثلي الدول الأعضاء تفاصيل عن التقدم المحرز في إدماج الاعتبارات البيئية في استراتيجيات التنمية الوطنية. وأوصوا أيضاً بإجراءات لتعزيز التعاون الدولي والعابر للحدود بشأن المسائل البيئية وإدارة المياه، فضلاً عن المساعدة على تحسين تدفق المعارف والخبرات. ويتطلب ذلك هياكل إدارية يمكن أن تُدمج آراء الشعوب الأصلية ومعارفها واحتياجاتها في تصميم انتقال عادل. وأشار البعض إلى أن تحدياتهم المحلية تتطلب حلولاً وإجراءات عالمية لتحقيق انتقال عادل، وهو ما يمكن بالتالي التعجيل به من خلال زيادة التعاون في مجالات الاستثمار والابتكار والتكنولوجيات النظيفة والتحول عن الوقود الأحفوري بطريقة عادلة ومنصفة. وأقر المتكلمون بأن أنشطة الأعمال الكبيرة والصغيرة على حد سواء ملتزمة بالاستدامة وتستثمر فيها بالفعل.

82- وتشمل الإجراءات الموصى بها الاستثمار في البشر والعلوم والتعليم والابتكار؛ وتقاسم المعارف والتكنولوجيا؛ والشراكات؛ وإنشاء أُطر تنظيمية ملائمة.

**التعجيل بتغييرات بنيوية في نُظم الاستهلاك والإنتاج من خلال انتقال عادل في القطاعات الكبيرة الأثر**

83- أكد العديد من المتكلمين أن التعجيل بتنفيذ الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة ضروري لتحقيق خطة عام 2030، وبناء كوكب صحي وتحقيق الازدهار للجميع، وأشار البعض إلى أن ذلك لا يحظى بالاهتمام الذي يستحقه. وتدفع نماذج الإنتاج الخطي والاستهلاك المفرط الأزمة البيئية الراهنة. وينبغي أن يكون الاستهلاك والإنتاج المستدامان في صميم حلول الانتقال من الوضع الراهن إلى الفصل بين النمو والضرر البيئي والاجتماعي والاقتصادي.

84- واقتُرحت ثلاث توصيات رئيسية للعمل على زيادة التقدم نحو تحقيق الهدف 12: تحويل سلاسل الإمداد والقيمة المستدامة، ومعالجة كفاءة الموارد، وتعزيز نهج الاقتصاد الدائري، وإنشاء منتدى دولي بين أصحاب المصلحة للتغلب على هذه التحديات المشتركة. ويمثل الاستهلاك والإنتاج المستدامان أولوية شاملة، واقترح عدد من المتكلمين أن تجمع الأمم المتحدة وشبكة الكوكب الواحد معاً الدعم للعمل الذي يُمسك الشباب بزمامه في مجتمعاتهم المحلية.

85- وشدد العديد من المتكلمين من ممثلي الدول الأعضاء وغيرهم من المشاركين على الحاجة إلى تصميم نُهج اقتصاد دائري لجميع البلدان، بما في ذلك بذل جهود لجعل التجارة قوة أكبر من أجل الخير، وتحقيق نتائج عادلة للناس، وتجنب إحداث أضرار، مثل التلوث وتصدير الأثر البيئي إلى الخارج. وأشار بعض المتكلمين إلى ضرورة تعزيز المعايير البيئية في البلدان المستوردة، وإلى أن منظمة التجارة العالمية يمكن أن تؤدي دوراً رائداً في تحقيق ذلك.

86- وأشار بعض المتكلمين إلى أن المدن المستدامة والتحضر أمران حاسمان لمعالجة أزمة الكوكب الثلاثية من حيث كيفية تحرك الناس والسلع، وأن تحقيق نمو أخضر وشامل للجميع سيكون وثيق الارتباط بالاحتياجات من البنية التحتية في المستقبل وكيفية تلبية تلك الاحتياجات. ودعوا إلى وضع سياسات وتشريعات وطنية لتوفير بيئة تمكينية فعالة. ودعا آخرون إلى نشر التكنولوجيات المتاحة بالفعل وإلى تزويد البلدان النامية بالمساعدة في مجال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. ويُدرك مجتمع الأعمال (ليس فقط الشركات الكبيرة، بل وكذلك مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة) الأزمة البيئية المتصاعدة ويأخذ بزمام المبادرة في العمل والابتكار من أجل مستقبل منخفض الكربون وإيجابي للطبيعة وخالٍ من التلوث. ولوحظ أن شراكات الابتكار الإيكولوجي يمكن أن تُيسر نقل التكنولوجيا من أجل اعتماد الطاقات المتجددة على نطاق واسع، والأخذ بتقنيات الإنتاج التجديدي، وتعزيز شفافية سلسلة القيمة.

87- وكان هناك إقرار بأن الحصول على أغذية صحية ومغذية عامل رئيسي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة. ودعا المتكلمون إلى الأخذ بنهج تُصمم فيه النُظم الغذائية بطريقة مستدامة، بما يشمل تخفيف العبء الواقع على الكوكب من خلال الحد من التلوث واستخدام الطاقة بطرق تشمل على سبيل المثال تحسين ممارسات الإدارة وتشجيع توافر المنتجات المحلية. واقترح بعض المتكلمين أيضاً إلغاء الإعانات الضارة وتيسير الحصول على أغذية ميسورة التكلفة وصحية ومغذية كأولوية محتملة للحكومات الوطنية.

88- وأخيراً، شدد المتكلمون على أن تحويل القطاعين الاقتصادي والمالي يتعيّن أن يكون منصفاً وأن يُمكّن من تحقيق انتقال عادل. ولن يتحقق نطاق التحول الاقتصادي اللازم بخطوات تدريجية، وسيحتاج العديد من الجهات الفاعلة إلى دعم مالي ودعم للقدرات من أجل التغلب على الحواجز الأوّلية وتحقيق تغيير دائم.

**إعادة توجيه التمويل وتعبئته وتوسيع نطاقه**

89- تناولت مداخلات كثيرة الحاجة الملحة إلى مواءمة التدفقات المالية – العامة والخاصة، والمحلية والدولية – مع الالتزامات البيئية والمناخية والإنمائية ويمكن أن يُساهم توسيع نطاق التمويل المستدام وإلغاء إعانات الوقود الأحفوري في سد الفجوة المالية وزيادة تعبئة الموارد. وشدد بعض المشاركين على أن الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتمويل، بما في ذلك وفاء البلدان المتقدمة النمو بتعهدها بمساعدة البلدان النامية في تدابير التخفيف من حدة تغيُّر المناخ والتكيف معه من خلال المساهمة بمبلغ 100 مليار دولار سنوياً، سيُعزز الثقة في النُهج المتعددة

الأطراف. ومن شأن إعادة توجيه الإعانات المخصصة حالياً لأنواع الوقود الأحفوري والزراعة ومصائد الأسماك التي تضر بالتنوع البيولوجي والبيئة أن يُحرر التمويل اللازم للاستثمار في الطبيعة والابتكار والحلول القائمة على الطبيعة. وسلط المتكلمون الضوء على الحاجة إلى إرادة سياسية والتزام بإرساء هذه التحولات العادلة باستخدام الوسائل القائمة.

90- وقال المتكلمون من ممثلي الدول الأعضاء وغيرهم من المشاركين إن اجتماع استكهولم بعد 50 عاماً يمثل النقطة التي ينبغي عندها زيادة التدفقات المالية الدولية، بما في ذلك من صندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالتنمية المستدامة والبيئة والعمل المناخي والتعجيل بها. ومن الأمثلة على ذلك تعزيز توفير التمويل بالمِنح وتوفير القروض، بحسب الاقتضاء، وفقاً لمبادئ ريو (الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية)، ووضع إطار يشمل زيادة كبيرة في التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا من أجل التنفيذ في البلدان النامية. وأعرب المتكلمون عن ترحيبهم بالإعلان الأخير الذي أصدرته مجموعة الدول السبع الذي يُقر بأن الإجراءات والدعم للبلدان والقطاعات السكانية والمجموعات الضعيفة بحاجة إلى مزيد من التوسيع، ويؤكد دور المصادر الخاصة والعامة، بما في ذلك من أعضائها، في تقديم دعم مُعزز من أجل تجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالأثر الضار لتغيُّر المناخ وتقليلها إلى أدنى حد ومعالجتها. ووجّهت الدول الأعضاء نداءات إلى القادة للإقرار بالحاجة إلى صندوق للخسائر والأضرار.

91- وأوصى المشاركون بأن تعترف السوق بالقيمة الحقيقية لعافية الكوكب وبأن تتبع نُظماً اجتماعية واقتصادية يصبح فيها التلوث والتدهور والنفايات التزامات لا تُطاق. فالمساءلة والحقوق والمسؤوليات وتقاسم التكنولوجيا والمعارف وغير ذلك من وسائل التنفيذ هي كلها خطوات حاسمة في سبيل تحقيق عافية الكوكب.

**موجز نقاط حوار القيادة 1: التأمل في الحاجة الملحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق عافية الكوكب وازدهار الجميع**

1- من الضروري لتحقيق السلام وعافية الكوكب والازدهار للجميع إعادة ضبط علاقتنا مع الطبيعة. وأعرب المتكلمون من ممثلي الدول الأعضاء وغيرهم من المشاركين عن شعور حقيقي بالحاجة الملحة إلى العمل، على النطاق المطلوب، وإحداث تحول في نُظمنا الاجتماعية والاقتصادية. وقال المتكلمون إنهم يقرّون بأن هذه التحولات تتطلب تدابير جديدة للتقدم ورفاه الإنسان، وتغييراً جوهرياً في المواقف والسلوك.

2- يلزم تحقيق مزيد من المساءلة للوفاء بالمسؤوليات الوطنية والدولية ومعالجة أزمة الكوكب الثلاثية بطرق متكاملة. والقيادة ضرورية لدفع جدول أعمال الاستدامة، سواءً في الوفاء بالالتزامات القائمة أو لتعزيز التعاون الدولي بشأن جداول أعمال المناخ والتنوع البيولوجي والتلوث.

3- من المسلَّم به أن حقوق الإنسان والإنصاف بين الأجيال والإدماج تشكل جميعاً عناصر أساسية للتنمية المستدامة، ويمكن أن تسترشد الإجراءات الهادفة إلى تحويل النُظم الاجتماعية والاقتصادية بحق الإنسان في بيئة صحية ونظيفة ومستدامة، وكذلك بمعالجة ما يمكن أن يترتب عن الأثر الإنمائي الحالي على حقوق الإنسان ودعم العدالة.

4- من شأن استعادة الثقة من خلال تعددية الأطراف والشراكات الفعالة أن تعزز التعاون والتضامن الدوليين. ومن المهم وجود منبر عادل لتسريع العمل، والجمع بين مختلف الجهات الفاعلة، وتوفير الوسائل اللازمة للاستجابة للتحديات المشتركة، وإعطاء كل بلد الحق في أن يكون صوته مسموعاً.

5- يلزم التعجيل بالتغييرات المنهجية في نُظم الاستهلاك والإنتاج، بما يتيح انتقالاً عادلاً في القطاعات الكبيرة الأثر، بما في ذلك النُظم الغذائية. وتشمل إجراءات توسيع نطاق التقدم المحرز في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة تحويل سلاسل القيمة، ومعالجة كفاءة الموارد وتعزيز نُهج الاقتصاد الدائري. ولنُهج الأعمال وأصحاب المصلحة المتعددين دور هام.

6- يتطلب تحقيق عافية الكوكب والازدهار للجميع مواءمة التدفقات المالية العامة والخاصة، والمحلية والدولية. وتُشكل الإرادة السياسية والالتزام السياسي بدفع تحقيق انتقال عادل، وتوسيع نطاق التمويل المستدام، وإعادة توجيه الإعانات الضارة فضلاً عن بناء القدرات وتقاسم التكنولوجيا والمعارف، خطوات حاسمة في هذه العملية.

## باء- حوار القيادة 2: تحقيق التعافي المستدام والشامل للجميع من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

### موجز إجرائي

92- أعلنت الرئيسة المشاركة والوزيرة الاتحادية للبيئة والحفاظ على الطبيعة والسلامة النووية وحماية المستهلك في ألمانيا، شتيفي ليمكه، بعد ظهر يوم 3 حزيران/يونيه 2022، فتح باب حوار القيادة 2 وأدلت ببيان افتتاحي. وأدلى ببيان افتتاحي أيضاً الرئيس المشارك والمدير العام للتعاون المتعدد الأطراف في وزارة خارجية إندونيسيا، تري ثريات.

93- وأدارت حوار القيادة الرئيسة التنفيذي لشركة Conversation Strategists، نوزيفو تشابالالا التي أدلت أيضاً ببيان. وقُدمت في حلقة النقاش الأولى عروض من المشاركين التالية أسماؤهم: كبير مستشاري الموظفين التنفيذيين في المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة، دومينيك ووغراي؛ والمؤسسة المشاركة والمديرة التنفيذية لشبكة شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ريم الصفار؛ ورئيس مجلس إدارة شركة TriCiclos، غونزالو مونيوز؛ ومفوضة الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، جوزيفا ليونيل كوريا ساكو.

94- وخلال المناقشة التفاعلية التي تلت ذلك، ردت مديرة المناقشة وأعضاء فريق المناقشة على تعليقات وأسئلة كل من رئيس وزراء الجزائر، أيمن بن عبد الرحمان؛ والوزيرة الاتحادية لتغيُّر المناخ في باكستان، شيري رحمان (بالنيابة عن مجموعة الـ77 والصين)؛ ومفوضة البيئة والمحيطات ومصائد الأسماك في الاتحاد الأوروبي، فيرجينيوس سينكوفيتشيوس؛ ووزير البيئة في ليتوانيا، سيموناس جنتفيلاس؛ ووزير خارجية بنغلاديش، أبو الكلام عبد المؤمن؛ ووزير البيئة والمياه والانتقال الإيكولوجي في إكوادور، غوستابو رافائيل مانريكي ميراندا؛ ووزير البيئة والعمل المناخي في البرتغال، دوارتي كورديرو؛ والوزير الإقليمي للبيئة والتنقل في النمسا، دانيال زادرا؛ ومساعدة وزير الخارجية لشؤون المحيطات والشؤون البيئية والعلمية الدولية في الولايات المتحدة، مونيكا ميدينا.

95- وشارك في المناقشة ممثلون عن كيانات الأمم المتحدة التالية: أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ والمبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالشباب.

96- وشارك في المناقشة ممثلون عن المنظمات غير الحكومية التالية: معهد استكهولم للبيئة، ومنظمة ياتشاي واسي، وحركة أيام الجمعة من أجل مستقبل بيرو، والصندوق الأخضر للمناخ ومؤسسة البيئة والتنمية، ومنظمة المرأة من أجل التغيير، ومنظمة الرعاية الاجتماعية في توغو.

97- وقدمت في حلقة النقاش الثانية عروض من المشاركين التالية أسماؤهم: المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ديفيد بويد؛ والمسؤول التنفيذي الأول ورئيس مرفق البيئة العالمية، كارلوس مانويل رودريغيز؛ والمدير التنفيذي للمنظمة الدولية لحقوق الشعوب الأصلية، جوان كارلينغ؛ والرئيس المشارك للفريق الدولي المعني بالموارد، يانيز بوتوشنيك.

98- وفي المناقشة التفاعلية التي تلت ذلك، ردت مديرة المناقشة وأعضاء فريق المناقشة على تعليقات وأسئلة كل من وزير البيئة في ليبيا، إبراهيم منير؛ ووزير الزراعة في الأرجنتين، جوليان أندريس دومينغيز ووكيلة مجموعة التنمية الإقليمية التابعة للهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية في الفلبين، ميرسيديتا سومبيلا؛ ونائب وزير شؤون البيئة

العالمية في اليابان يوتاكا شودا؛ ونائب وزير البيئة والتحضر وتغيُّر المناخ في تركيا، محمد أمين بير بينار؛ وممثلون عن كينيا وفنلندا وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية وفرنسا والمغرب وبيرو وسري لانكا وغواتيمالا.

99- وشارك في المناقشة أيضاً ممثل منظمة العمل الدولية.

100- وشارك في المناقشة ممثلون عن المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة الحراجة الزراعية الإنمائية السويدية، ومؤسسة تشاتام هاوس، والمنظمة الدولية لغرف الطلاب الجامعيين، والمعهد الاستراتيجي العالمي للتنمية المستدامة، وشبكة الريفيات المنتجات في ترينيداد وتوباغو، وشبكة Meta Mind (نورماتيف) والشراكة من أجل إعادة التدوير.

101- وأدلى الرئيس المشارك (ألمانيا) ببيان ختامي. وأدلى الرئيس المشارك (إندونيسيا) أيضاً ببيان ختامي، ثم أُعلن اختتام حوار القيادة 2.

**الرسائل الرئيسية الموجهة من أعضاء فريق المناقشة**

102- افتتحت السيدة ليمكه الحوار، وسلطت الضوء على بعض الطرق التي أدى بها الأثر الاقتصادي والاجتماعي الهائل لجائحة كوفيد-19 إلى انتكاس الجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مما دفع الناس مرة أخرى إلى الوقوع في هوة الفقر المدقع. وعلى الرغم من أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قد انخفضت لفترة وجيزة أثناء الجائحة، فقد عاودت ارتفاعها بعد ذلك إلى مستويات قياسية. وأشارت إلى أن المجموعات السكانية الضعيفة بصفة خاصة تأثرت بشدة، وأوضحت مرة أخرى الحاجة إلى الالتزام المشترك والتضامن الدولي لضمان عدم ترك أحد خلف الركب في معالجة المشاكل العالمية والتوصل إلى حلول طويلة الأجل. ويمكن أن يكون وجود نوع جديد من العلاقة مع الطبيعة، واستخدام الموارد الطبيعية بكفاءة وعلى نحو مستدام أمراً أساسياً للتوصل إلى هذه الحلول.

103- وحثت السيدة ليمكه المشاركين على استخدام حوار القيادة 2 لمناقشة المسائل الشاملة التي تُعد حاسمة للتغلب على الأثر السلبي للجائحة وفي الوقت نفسه أيضاً تحقيق الأهداف المناخية والبيئية. وفي هذا السياق، أكدت أهمية الانتقال إلى اقتصاد دائري باعتباره ذا أهمية قصوى، مع التركيز على تدابير التعافي الخضراء في القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة والتي تُعد أساسية للتنمية المستدامة: إنتاج الأغذية، والطاقة، والموارد، وأنماط الإنتاج المستدامة. وقالت إن الحلول القائمة على النُظم لتحقيق كفاءة الموارد والتحول الرقمي، عندما تُستخدم بحكمة، يمكن أن توفّر فرصاً اقتصادية واجتماعية وبيئية هائلة.

104- وأشار السيد ثريات، في ملاحظاته الافتتاحية، إلى أن الفهم المشترك بين من شاركوا في التحضير لحوار القيادة 2 هو أن ضمان تحقيق انتعاش قوي ومستدام وشامل للجميع يتطلب أولاً الاعتراف بالتحديات التي تفرضها الجائحة والأثر الناجم عنها، سواءً في التطورات الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية. وإلى جانب المشاكل الناشئة عن تفاوت معدلات الحصول على الخدمات الصحية والتطعيمات، وسلسلة الإمداد، والعمالة وأسواق العمل، والتجارة العالمية، تسببت هذه الحالة في زيادة اتساع فجوة المساواة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومكافحة تغيُّر المناخ والقضاء على الفقر.

105- وسلط السيد ثريات الضوء على العملية التحضيرية، مذكراً المشاركين بالاعتبارات الرئيسية الثلاثة لتحقيق انتعاش مستدام وشامل للجميع: معالجة الفجوات التي لم تنشأ فحسب، بل تفاقمت بسبب الجائحة، والحاجة إلى تهيئة بيئة تمكينية يمكن أن تُشجع التعاون على جميع مستويات المجتمع بين أصحاب المصلحة وفيما بين البلدان؛ والحاجة إلى التمسك بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب".

106- وشملت الرسائل الرئيسية الموجهة من المشاركين في حلقة النقاش في إطار حوار القيادة 2 ما يلي:

- أوضح السيد ووغراي دور قطاع الأعمال كجزء من اجتماع استكهولم بعد 50 عاماً حيث نوقشت وأُعدت جداول أعمال بهدف تحقيق تغييرات تحويلية. وذكر ثلاثة مجالات ذات أولوية ينبغي للقطاع الخاص أن يعمل فيها، وهي: وضع آلية للمساءلة والشفافية لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف القائمة على أساس علمي من قطاع الأعمال؛ ووضع بروتوكول دائري عالمي لمواءمة المفاهيم والمعايير والمقاييس المتعلقة بالاقتصاد الدائري؛ وتنمية المهارات لتحفيز نمو الوظائف الابتكارية.

- قالت السيدة الصفّار إن رسالتها الرئيسية لصانعي القرار في الجيل الحالي في سياق التعافي من جائحة كوفيد والمستقبل المستدام هي أن تستثمر البلدان في أعظم أصولها، ألا وهم الشباب. وشدّدت على أن المساءلة أساسية للانتقال من الالتزام إلى العمل. وأكدت أيضاً أن ضمان الوصول إلى التكنولوجيات الخضراء أمر بالغ الأهمية للعمل المناخي، إلى جانب نُظم الاقتصاد الدائري، وبناء القدرات، وزيادة إمكانية الاتصال الرقمي، ولا سيما في المناطق الريفية.

- أشار السيد مونيوز إلى أن مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء يمكن أن تؤدي دوراً حيوياً في تحويل القطاعات الكبيرة الأثر. غير أنه لكي يحدث ذلك، يتعيّن أن تضع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الغرض والطبيعة في صميم سلاسل القيمة وخطط أعمالها. وعرض عدداً من الأدوات المتاحة لدعم البلدان في تحويل القطاعات الكبيرة الأثر، مثل مركز المناخ لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

- سلطت السيدة ساكو الضوء على أن الوقت قد حان لكي تحقق أفريقيا إمكاناتها الحقيقية، وأن إحدى الأولويات الرئيسية ستكون الاستثمار في تحويل القطاع الزراعي، ليس فقط لضمان استدامته، بل وكذلك لضمان مساهمته في القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وهناك أدوات إقليمية تدعم هذا التحول، مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وشراكات، مثل التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

- وصف السيد بويد الطرق التي يمكن بها للنهج القائم على حقوق الإنسان أن يؤدي بها دوراً في دعم التحول في القطاعات الاقتصادية التي لها أثر كبير على المناخ أو الطبيعة أو التلوث. ومن شأن تسخير القوة الكاملة لحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، من خلال القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة مؤخراً (القرار 300/76) أن يُحفز التحولات الاقتصادية اللازمة لمعالجة الأزمة البيئية الراهنة.

- حدد السيد رودريغيز الحاجة إلى تعبئة تمويل من أجل التنمية والبيئة وتحقيق توسعات هائلة فيه. وكانت رسالته الرئيسية الموجهة إلى الصناديق والمؤسسات هي أن تعبئة التمويل وتوسيع نطاقه من أجل التنمية المستدامة لن يكونا وحدهما كافيين ما لم نُغيِّر أيضاً مبادئنا ونعيد تصميم العقد الاجتماعي لحماية رأس المال البشري والمالي والطبيعي.

- أشارت السيدة كارلينغ إلى وجود حلول مبتكرة لدى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وينبغي الاعتماد عليها لدعم تحقيق عافية الكوكب. وكانت الشعوب الأصلية قادرة على تعليمنا أهمية اتباع أنماط حياة مستدامة والعمل في تعاون وتضامن، من خلال العلاقات المتبادلة مع الطبيعة وبعيداً عن النهج الذي يُركز على الربح.

- أوضح السيد بوتوشنيك أن تنقية جانب العرض في نموذج اقتصادي قوامه "العمل كالمعتاد" وحده ليس هو الحل؛ واقترح بدلاً من ذلك إعادة تصميم نُظم الإنتاج والاستهلاك على أساس

مبدأي المسؤولية والإنصاف، مما يعني أنه يلزم تعزيز كل من كفاءة الموارد وكفايتها في البلدان المرتفعة الدخل. وينبغي زيادة الرفاه للجميع إلى أقصى حد عن طريق تحقيق المستوى الأمثل لاحتياجات الإنسان بدلاً من زيادة الربح إلى أقصى حد؛ وفي الواقع، إذا أراد الناس تجنب انقراض الفيلة في الطبيعة، فعليهم أولاً القضاء على الفيلة في غرفة الاجتماعات.

**مناقشة عامة**

**تحويل سلاسل القيمة العالمية من خلال الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الدائري**

107- نقلت هذه الجلسة لغة المناقشة من "ما ينبغي عمله" إلى "ما يمكن عمله". وشدّد أعضاء فريق المناقشة والمتكلمون على أهمية التركيز على إحداث تحول على نطاق المنظومة وضمان أن يشمل هذا التحول سلسلة القيمة بأكملها.

108- ولوحظ أن الانتقال إلى اقتصاد دائري من شأنه أن يؤدي دوراً أساسياً في التمكين من تحقيق هذا التحول. واقترح المتكلمون وضع خارطة طريق عالمية بشأن الاقتصاد الدائري لجميع أصحاب المصلحة ووضع بروتوكول عالمي بشأن الدائرية أن يتيح فرصة لدفع أنشطة الأعمال في العديد من سلاسل القيمة العالمية، بما في ذلك الأغذية والتصنيع والعديد من القطاعات الكثيفة في استهلاك الطاقة، وتحديد المعايير والتعاريف والمقاييس المشتركة لتعزيز الدائرية.

109- وأيّد عدد من المتكلمين إنشاء منتدى أو حوار بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يُقدّم تقريراً سنوياً إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أو الجمعية العامة، مما يُيسِّر إجراء محادثة عالمية منتظمة بشأن أفضل الممارسات والسياسات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، ومن شأنه أن يُمكّن من تحديد وتذليل العقبات التي تحول دون كفاءة استخدام الموارد والاقتصاد الدائري.

110- وأقر المتكلمون بدور مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في سياق سلاسل القيمة العالمية. وقالوا إن الفرص الملموسة لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة تشمل التزامها بخفض انبعاثات غازات الدفيئة ذات النطاقين 1 و2؛ والتحول إلى نماذج الأعمال المحددة الغرض، والتي تُثبت أنها ستُعطي للكوكب أكثر مما ستأخذ منه؛ والالتزام بالاستثمار في الطبيعة. وجرى التذكير بأن مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ستحتاج إلى الدعم لضمان التخطيط للقدرة على الصمود، وتحسين سُبل وصول البلدان النامية إلى الأسواق، وتحسين الإدماج في سلاسل القيمة العالمية.

111- وقال المتكلمون إنهم يقرون بأن تدفقات الاستثمار وتدابير التحفيز ينبغي أن تُساهم في حل أزمة الكوكب الثلاثية عن طريق معالجة أسبابها الجذرية. واقترح البعض أن يكون الاستثمار متسقاً مع قرار الجمعية العامة 300/76 الذي يعترف بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة للجميع. وينبغي للمؤسسات العامة مواءمة سياساتها وممارساتها المتعلقة بالمشتريات العامة مع الأهداف المحددة فيه. وشدد المشاركون على أن من الضروري تحديد أهداف واضحة وربطها بآليات للمساءلة والشفافية. ومن شأن وجود آلية مساءلة أقوى أن يُمكِّن أنشطة الأعمال من إثبات تقدمها نحو تحقيق الأهداف، مع التشجيع في الوقت نفسه على زيادة التعاون.

**تعبئة القطاعات الكبيرة الأثر لتحقيق الاستدامة والتعافي من جائحة كوفيد-19**

112- انتقلت المناقشة إلى القطاعات الكبيرة الأثر المحددة. وفيما يتعلق بقطاع الأغذية، أشار المتكلمون إلى الحاجة إلى الاستثمار في الزراعة وتحسين حالة الأمن الغذائي في أفريقيا لتجنب سوء التغذية والجوع، ولضمان القدرة على الصمود في معالجة الكثير من الأزمات المؤثرة على البلدان في جميع أنحاء القارة. وفيما يتعلق بقطاع التنقل، سُلطت الأضواء على الاستثمار في وسائل النقل العام كمثال على تدابير الإنعاش المتوافقة مع سياسات وأهداف المناخ والتنوع البيولوجي والبيئة.

113- وجرى التسليم أيضاً بأهمية التوصل إلى اتفاق طموح لوضع حد للتلوث بالمواد البلاستيكية، وأشار المتكلمون الممثلون للدول الأعضاء إلى التعهدات التي قُطعت بالفعل لدعم البلدان في ضمان إحراز تقدم في معالجة هذه الأزمة أثناء سير المفاوضات.

114- وأشار العديد من المتكلمين إلى أن تنمية المهارات أساسية لتحويل القطاع الكبير الأثر. وأشاروا إلى مبادرة بشأن تنمية المهارات من جانب قطاع الأعمال، بالاعتماد على أفضل الممارسات، وحفز فرص العمل الجديدة والابتكار. وشددت مداخلات كثيرة على أهمية الاستثمار في الشباب، الذين يشكلون أعظم رصيد في العالم.

**تعزيز التضامن والشراكات**

115- لاحظ عدة متكلمين أن جدول أعمال التعافي في مرحلة ما بعد كوفيد-19 يمثل فرصة أساسية لتعزيز التضامن والتعجيل بالتحول نحو الاستدامة من خلال الشراكات، وفي الوقت نفسه تحقيق الأهداف الاجتماعية وتوفير مقومات التمكين للجهات الفاعلة الأكثر ضعفاً في الاقتصادات والمجتمعات. وأشار البعض إلى أن ذلك يمكن أن يتيح فرصة لتعزيز البنية التحتية الصحية ومواءمتها مع نهج "الصحة الواحدة". وأشار آخرون إلى أنه ينبغي أيضاً أن يوفِّر الأساس لإعادة تصميم العقود الاجتماعية ومساعدة البلدان على حماية رأس المال البشري والطبيعي لدعم الطبيعة من أجل عافية الكوكب وناس ينعمون بالصحة. وينبغي أن تكون أضعف الفئات في المجتمع، بما يشمل الشباب والنساء، في صدارة الانتعاش وفي صميمه.

**إعادة البناء بشكل أفضل من خلال التحول إلى الطاقة الخضراء ومن خلال الاقتصاد الرقمي**

116- سلط المتكلمون الضوء على أنه ينبغي أيضاً بذل جهود للدفع نحو أنماط معيشة واستهلاك أكثر استدامة من خلال بنية تحتية تجعل الخيارات الأكثر استدامة هي القاعدة، بما في ذلك من خلال معلومات المستهلك وتحسين التوسيم. ولإبراز ذلك من خلال منصة أوسع نطاقاً وأرفع مستوى، اقترح المتكلمون أن يكون المسار العالمي نحو أسلوب حياة مستدام، بما يتوافق مع هدف إبقاء الاحترار العالمي دون 1,5 درجة مئوية ويُركز على المساواة، موضوعاً لمنتدى منتظم للأمم المتحدة.

117- وأشار عدة متكلمين إلى التضارب الكبير في الوصول إلى التكنولوجيات الخضراء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، واقترن ذلك بدعوة إلى التمويل من أجل التمكين من الوصول إلى التكنولوجيات الخضراء، مما سيساعد على ضمان التكيُّف مع المناخ والتخفيف من حدته والوقاية منه. وأقر المتكلمون بأن البلدان وأنشطة الأعمال قد سخَّرت التكنولوجيا للسماح لجميع القطاعات بمواصلة العمل وتقديم الخدمات أثناء الجائحة وبالحفاظ على أنشطتها الاقتصادية.

118- وجرى التشديد أيضاً على دور التكنولوجيا الرقمية في دعم المجتمعات المحلية الضعيفة، وكذلك على الحاجة إلى دعم إمكانية الاتصال الإلكتروني، ولا سيما في المجتمعات المحلية الريفية.

119- وشدد عدة متكلمين على أهمية تشجيع البحث والتطوير في الابتكار والنُظم بهدف تعزيز المصفوفة الإنتاجية وبناء نُهج متكاملة ومتعددة المستويات على نطاق المنظومة.

**موجز نقاط حوار القيادة 2: تحقيق التعافي المستدام والشامل للجميع من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)**

1- ينبغي تعزيز سلاسل القيمة العالمية لضمان اقتصاد عالمي قادر على الصمود؛ وينبغي أن يشمل ذلك إتاحة فرص الوصول إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدراتها في البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

2- ينبغي تسخير الاستهلاك والإنتاج والاقتصاد الدائري للتعجيل بتحول سلاسل القيمة العالمية. وينبغي إقامة حوار عالمي بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين يمكن أن يفضي إلى خارطة طريق عالمية بشأن الاقتصاد الدائري لجميع أصحاب المصلحة.

3- ينبغي تقديم الدعم للشركات التي تتصدر قيادة التحول إلى الدائرية. ويمكن أن يستند هذا الدعم إلى بروتوكول عالمي بشأن الدائرية يُحدد أهدافاً واضحة ويتتبع التقدم المحرز من خلال آلية للشفافية.

4- ينبغي الاعتراف بتأثير المستهلكين في تحويل سلاسل القيمة العالمية؛ وينبغي أن تتاح لهم إمكانية الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها من أجل اتخاذ خيارات استهلاكية مستدامة.

5- ينبغي الاعتراف بأهمية قطاع الأغذية للاستدامة وكجزء من الحل للتغلب على جائحة كوفيد-19؛ ويتطلب ذلك وقف الإعانات الضارة بيئياً وإعادة توجيه هذه الأموال إلى مجالات مستدامة، وزيادة الاستثمار في الممارسات المستدامة بصفة عامة، وتمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

6- يجب أن تشمل إعادة البناء بشكل أفضل تحولات خضراء وتحولات في مجال الطاقة. ولا يكفي مجرد التعهد بالتزامات، إذ هناك حاجة إلى عمل مناخي حقيقي "يتحول إلى خطوات ملموسة" وليس فقط "الاكتفاء بالكلام".

7- تؤدي النساء والفتيات دوراً حيوياً في النهوض بالتنمية المستدامة. وينبغي إشراكهن على جميع المستويات، كما ينبغي إشراك الشباب والمجموعات الضعيفة. ومما له قيمة كبيرة أيضاً معارف وخبرات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ولكي تصل مساهمة جميع هذه المجموعات إلى أقصى حدودها، فإنها ستحتاج إلى الحصول على التعليم وبناء القدرات والإطار التنظيمي.

8- في ظل تزايد أهمية الاقتصاد الرقمي والحلول من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك منصات التجارة الإلكترونية، أصبحت الحاجة إلى منصة شاملة للجميع أكثر أهمية من أي وقت مضى من أجل معالجة الفجوة الرقمية والأمية الرقمية، وفي الوقت نفسه إدارة الأثر السلبي المحتمل للرقمنة على استهلاك الطاقة.

## جيم- حوار القيادة 3: التعجيل بتنفيذ البُعد البيئي للتنمية المستدامة في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

### موجز إجرائي

120- أعلنت الرئيسة المشاركة ووزيرة البيئة في مصر، ياسمين فؤاد، بعد ظهر يوم 3 حزيران/يونيه 2022 فتح باب حوار القيادة 3 وأدلت ببيان افتتاحي. وأدّلت أيضاً ببيان افتتاحي الرئيسة المشاركة ووزيرة البيئة وتغيُّر المناخ في فنلندا، إيما كاري.

121- وأدارت حوار القيادة الرئيسة التنفيذية لشركة Conversation Strategists نوزيفو تشابالالا، التي أدلت أيضاً ببيان. وقدمت في حلقة النقاش الأولى عروض من المشاركين التالية أسماؤهم: المؤسس والمسؤول التنفيذي الأول للمجلس المعني بالطاقة والبيئة والمياه، أرونبها غوش؛ ومدير معهد بوتسدام لبحوث أثر المناخ، يوهان

روكستروم؛ وأخصائية السياسات المتعلقة بالتنمية الدولية، كاثرين أودورا هوبرز؛ ونائب الرئيس الأول لمبادرة الغذاء التابعة لمؤسسة روكفلر، روي شتاينر.

122- وفي المناقشة التفاعلية التي تلت ذلك، ردت مديرة المناقشة وأعضاء فريق المناقشة على تعليقات وأسئلة كل من نائب رئيس الوزراء للسياسات المناخية في بلغاريا، بوريسلاف ساندوف؛ ووزيرة السياحة والبيئة في ألبانيا، ميريلا كومبارو فوركشي؛ ووزير البيئة والتنمية المستدامة في كولومبيا، كارلوس إدوردو كوريا إسكاف؛ ووزير البيئة في الأردن، معاوية الردايدة؛ ووزير البيئة والتخطيط العمراني في مقدونيا الشمالية، ناصر نورديني؛ ووزير البيئة في أورغواي، أدريان بينيا؛ ووزير البيئة والغابات وتغيُّر المناخ في الهند بوبندر يداف؛ ووزيرة البيئة في رواندا، جين دارك مجاوماريا؛ ووزير خارجية ليبريا، دي ماكسويل ساه كيمايا؛ ونائب وزير البيئة في أرمينيا، آرام ميماريان؛ ووزير الدولة للعدل والمساواة في أيرلندا، جيمس براون؛ ووزيرة البيئة في شيلي، هيكويسا روخاس؛ ووزير خارجية غابون، مايكل موسى أدامو؛ وممثل العراق.

123- وشارك في المناقشة ممثلون عن كيانات الأمم المتحدة التالية: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التجارة العالمية (بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن مركز التجارة الدولية)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

124- وشارك في المناقشة ممثلون عن المنظمات غير الحكومية التالية: الفريق باء، والمنتدى النرويجي للبيئة والتنمية، ومنظمة آباء من أجل المستقبل، ومعاهدة عدم انتشار الوقود الأحفوري، وجماعة الشباب المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، ورابطة زمبابوي لقانون البيئة، وآلية المشاركة المجتمعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ورابطة Juventud Unida en Acción.

125- وقدمت في حلقة النقاش الثانية عروض من المشاركين التالية أسماؤهم: الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، إبراهيم ثياو؛ والميسرة الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية للمجموعة الرئيسية المعنية بالأطفال والشباب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كريستيان زكور؛ والمؤسس المشارك ورئيس شركة Actual، كارتيك بالاكريشنان؛ والمديرة العالمية الجديدة للبيئة والموارد الطبيعية والاقتصاد الأزرق في البنك الدولي، فاليري هيكي.

126- وفي المناقشة التفاعلية التي تلت ذلك، ردت مديرة المناقشة وأعضاء فريق المناقشة على تعليقات وأسئلة كل من وزير الدولة للزراعة والتنمية المستدامة في أندورا، مارك روسيل سولير؛ ووزيرة الدولة ومديرة المكتب الاتحادي للبيئة في سويسرا، كاترين شنيبرغر؛ وممثلو رومانيا وجمهورية مولدوفا وإثيوبيا وكينيا ودولة فلسطين وبربادوس وكندا وجزر مارشال والبرازيل.

127- وشارك في المناقشة ممثلون عن المنظمتين غير الحكومتين التاليتين: اتحاد المؤسسات السويدية، ومؤسسة PUSH Sweden.

128- وأدلت الرئيسة المشاركة (مصر) ببيان ختامي. وأدلت الرئيسة المشاركة (فنلندا) أيضاً ببيان ختامي ثم أعلنت اختتام حوار القيادة 3.

**الرسائل الرئيسية الموجهة من أعضاء فريق المناقشة**

129- افتتحت السيدة فؤاد الحوار، فقالت إن جميع وسائل التنفيذ ينبغي أن تكون متاحة بسهولة لجميع أصحاب المصلحة، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، حتى يتمكنوا من العمل بكفاءة وبفعالية. وسلطت الضوء على ثلاث أولويات لزيادة الطموح وتسريع وتيرة العمل: أولاً، تحسين فرص الحصول على التمويل من أجل التنمية المستدامة ونوعيته وكميته، والوفاء بالتعهدات السابقة بتمويل الفجوة في تمويل المناخ، إلى جانب الشفافية في تتبع تنفيذ تلك التعهدات والتنسيق العاجل لتخفيف عبء الديون السيادية؛ وضمان الديون، وتجميع مخاطر الديون في سياق تمويل المناخ؛ وثانياً، نقل التكنولوجيا بأسعار معقولة إلى البلدان النامية التي تكفل انتقالاً عادلاً ومنصفاً؛

وثالثاً، زيادة الوعي العام وبناء وعي عام إيجابي تجاه كل من العمل البيئي والعمل المناخي، بدءاً باتخاذ إجراءات فورية لدمج الوعي البيئي في نُظمنا التعليمية.

130- ودعت إلى المضي قُدماً بروح التضامن والتعاون والتآزر بين أصحاب المصلحة، من خلال تعزيز تعددية الأطراف التي تعمل من أجل مستقبل مستدام يستند إلى مبادئ العدالة والإنصاف، مع مراعاة قدرات كل منها ومسؤوليتها التاريخية المرتبطة بتغيُّر المناخ في جميع البلدان. وذكّرت المشاركين بأن الإجراء المنشود لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال التمسك بالحقوق الأساسية للدول والشعوب من أجل التنمية: الحق في التقدم والنهوض والسعي نحو التنمية. وهناك أيضاً حاجة مُلحة إلى التآزر بين الإجراءات والتمويل من أجل المناخ والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر والتلوث.

131- وأشارت السيدة كاري في ملاحظاتها الافتتاحية إلى الحاجة إلى تبنّي روح إيجابية من التعاون، والمناقشات الثريّة، والأفكار والمقترحات للتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 التي نبعت من العملية التحضيرية لاجتماع استكهولم الدولي بعد 50 عاماً. وقدمت بعض الرسائل والتوصيات التي قالت إنها تعتقد بأنها هامة: مواءمة تدفقات التمويل العالمية العامة والخاصة مع أهداف المناخ والتنوع البيولوجي؛ وتعزيز الحكومات قدرتها على تعبئة التمويل المحلي؛ والتخلص التدريجي من أنواع الوقود الأحفوري، ربما من خلال وضع خطة لانتقال عالمي عادل للبلدان والمجتمعات المحلية المعتمدة على الوقود الأحفوري؛ والاعتراف بشكل أفضل بأثر أنماط الاستهلاك والإنتاج من خلال السياسات المحلية والتجارية؛ والانتقال إلى التنمية المشتركة وغرس جذور التكنولوجيا في البلدان النامية لبناء القدرات المحلية والإقليمية على حد سواء لتكون قادرة على تصميم وإيجاد الحلول اللازمة للانتقال العادل والمنصف.

132- وأوضحت أن فنلندا قررت أن تقيس الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة مدى رعاية الطبيعة ورفاه الناس إلى جانب التنمية الاقتصادية التقليدية بالاستناد إلى افتراض أن المال وحده يمكن أن يُحدث التغيير إذا لم تكن المؤسسات والسياسات مناسبة للغرض المنشود. وشجعت البلدان على وضع هياكل حكومية متكاملة وترتيبات مؤسسية لتخطيط السياسات وتنفيذها، بما في ذلك اعتماد الميزنة الخضراء والاستثمار في الشباب وتعليمهم، والنظر في قيام أمناء المظالم بإجراء تقييم شفاف لأثر خيارات السياسات على الأجيال المقبلة.

133- وشملت الرسائل الرئيسية الموجهة من المشاركين في حلقة النقاش في حوار القيادة 3 ما يلي:

- أقر السيد غوش بأن تعزيز التعاون في الوصول إلى التكنولوجيات الخضراء، بما في ذلك التكنولوجيات الرقمية، يمثل رسالة رئيسية من أصحاب المصلحة. ويتطلب الوصول إلى هذه التكنولوجيات نموذجاً جديداً يتحول من نقل التكنولوجيا إلى التطوير المشترك للتكنولوجيا والملكية المشتركة لها، فضلاً عن التخفيف من مخاطر الاستثمار النظيف العالمي للتكنولوجيات الحالية.
- أشار السيد روكستروم إلى أن النُظم الاجتماعية والإيكولوجية لا تتبع الحدود الجغرافية ويتعيّن إدارتها بشكل جماعي، وضمان العدالة بين الأجيال والسعي إلى تحقيق أهداف قائمة على العلم للبقاء داخل حيز تشغيل مأمون. ودعا إلى تحويل النُظم الاقتصادية والمالية على سبيل الأولوية بما يتجاوز الأهداف القصيرة الأجل للدورات الانتخابية. وانطلاقاً من الدروس المستفادة من الماضي، لاحظ أن العلم يخبرنا أن التغييرات التي لا سبيل إلى الرجوع فيها يمكن أن تُعرض للخطر الظروف التي تحتضننا على الأرض.
- شددت السيدة أودورا على أن تعددية المعارف وتغييرات النماذج مطلوبة في تفكيرنا للنهوض بالإجراءات من أجل عافية الكوكب. ويتعيّن أن يكون العلم بديلاً للتعددية، حيث الاعتراف الكامل بحقوق نُظم المعارف المختلفة في التعايش. وشددت على الحاجة إلى إجراء مناقشة بناءة بين الثقافات لتحسين ربط العلوم الحديثة بالتراث المعرفي الأوسع للبشرية.

- أوضح السيد شتاينر الأهمية البالغة لتوسيع نطاق الحلول المبتكرة التي تُعزز العمل الجماعي للتعجيل بوسائل التنفيذ، مسترشداً بقطاع الأغذية الزراعية كمثال. وأشار إلى أن تغيير النُظم يتطلب تغييراً سلوكياً مبتكراً، ولا سيما في الابتعاد عن الجشع واللامبالاة والافتقار إلى الخيال.

- وصف السيد ثياو برنامج إرث أبيدجان المتعدد الشركاء الذي أُعلن عنه في الاجتماع الأخير لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، بأنه مثال على نهج مشترك ومتكامل يمكن أن يُسرِّع العمل المناخي الفعال، واستعادة النُظم الإيكولوجية، ومنع التلوث، والحد من مخاطر الكوارث. وأشار إلى أن التحول ينطوي على انتقال من التعدين إلى إدارة الموارد الطبيعية الرئيسية، مثل الأراضي والتربة، من خلال نُظم شاملة للجميع تعود بالنفع على أضعف قطاعات المجتمع.

- نظرت السيدة زكور في الدوافع الرئيسية للاستثمارات المطلوبة لإحياء مستقبلنا المشترك. وأشارت إلى أن هذه الاستثمارات ينبغي أن تسترشد بثلاثة مبادئ رئيسية هي: تعزيز الشفافية والمساءلة؛ وتنفيذ اتفاقات ملزمة قانوناً والتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري؛ ووجهات النظر المشتركة بين الأجيال والمتقاطعة التي يتم تناولها بانفتاح وشمول واحترام.

- أشار السيد بالاكريشنان إلى حدوث تكاثر في الالتزامات وليس في الإجراءات بسبب نقص الاستثمار في الوصول إلى المعرفة، والحواجز المؤسسية والجغرافية والزمنية. ومن أجل تمكين القطاعين الخاص والعام من العمل معاً بشكل أفضل لمعالجة مسائل الحوكمة والشفافية باستخدام الأدوات والحلول الرقمية، دعا القطاع العام إلى تحديد معايير القابلية للتشغيل البيني لنُظم المعلومات الرقمية ودعا القطاع الخاص إلى استخدام هذه المعايير بغرض تجنب نهج انعزالي.

- نظرت السيدة هيكي في ما يمكن أن تفعله الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي، لزيادة توافر التمويل من أجل تحقيق عافية الكوكب. وقالت إنه ينبغي إطلاق العنان لسلسلة من ردود الفعل من خلال زيادة التمويل العام، وتبادل التكنولوجيات وأفضل الممارسات بشفافية، والحد من المخاطر وزيادة الابتكار. ويتعيّن على المؤسسات المالية أن تضع الناس في صميم هذه الجهود، وأن تُشارك في بناء التوقعات بدلاً من إدارتها.

**مناقشة عامة**

**التعجيل بتعبئة التمويل**

134- ركز المتكلمون من ممثلي الدول الأعضاء والمشاركين الآخرين على الجوانب الاقتصادية للتنمية المستدامة وسلطوا الضوء على الحاجة إلى توجيه التمويل الدولي إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لوضع استراتيجيات صناعية خضراء وتنفيذها. ويشمل ذلك تنفيذ حلول الاقتصاد الدائري والتمكين من صنع سياسات تُعزز التمويل العام للابتكار والتطوير المشترك للتكنولوجيا.

135- وانصب التركيز بقوة أيضاً أثناء حوار القيادة على تبسيط سبل الوصول إلى التمويل. وطُرح اقتراح يدعو إلى تنسيق احتياجات التمويل عبر مختلف موارد التمويل الدولية وتحسين مواءمة التمويل العام والخاص مع المبادئ المتضمنة في أهداف التنمية المستدامة، وأشار بعض المتكلمين إلى الحاجة إلى تبادل المعارف بشأن سُبل خفض تكاليف المعاملات. وغير أن متكلمين آخرين سلموا بأهمية تحقيق التوازن بين استثمارات القطاعين الخاص والعام، وأشاروا إلى أن استخدام استثمارات القطاع الخاص لتحقيق الأهداف العامة لن ينجح بالضرورة في كل سياق، ولذلك دعوا النظام الدولي إلى تحديد حالات الضعف وسُبل معالجتها.

136- وسلط العديد من المتكلمين الضوء أيضاً على مسألة إعادة توجيه الإعانات الضارة بالبيئة وإصلاحها وإعادة مواءمتها لأن هذه الإعانات تتنافى مع تخضير المجتمع. ويتعيّن أن تبدأ إعادة توجيه الإعانات وإصلاحها

وإعادة مواءمتها بتعويضات وشبكات أمان لأشد الفئات ضعفاً وتضرراً. وأشار عدد من المتكلمين، مستشهدين باتفاق كوبنهاغن كمثال، إلى ضرورة سد فجوة التمويل القائمة في الالتزامات الحالية كي يلحق العمل البيئي بركب التطلعات والآمال. ووجِّهت أيضاً دعوات للاعتراف بالمخاطر التي يشكلها التشجيع المستمر على استخدام الوقود الأحفوري على البيئة وعلى الأجيال المقبلة، ومن أجل تحقيق انتقال عادل ومنصف وتدريجي نحو بدائل أكثر مراعاة للبيئة وأكثر استدامة.

137- وعلى المستوى الوطني، دعا المتكلمون من ممثلي الدول الأعضاء وغيرهم من المشاركين الحكومات إلى اعتماد نهج للميزنة الخضراء أو المستدامة وإعطاء الأولوية لزيادة الموارد المحلية من أجل تحسين قدرة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على الصمود، وهي نُهج من شأنها أن تدعم جهود التنمية المستدامة في الأجل الأطول. ومن الأمثلة على النُهج الوطنية التي ذكرها المتكلمون المشتريات العامة المستدامة لدعم إنشاء أسواق خضراء ودعم النُظم الإيكولوجية المحلية لمقدمي المنتجات والخدمات الخضراء؛ والنُظم الضريبية العادلة والفعالة إلى جانب تحسين الإفصاح المالي؛ والتقييم الفعال لخدمات النُظم الإيكولوجية؛ والاستثمار في الأصول الطبيعية والتربة لحماية النُظم الزراعية والغذائية.

138- وأكد المتكلمون الحاجة إلى التواضع في تنفيذ حلول التمويل. ويحتاج الأفراد، ولا سيما الفقراء، إلى أن يكونوا في صميم المسارات المالية لبناء الثقة. ووجّهت دعوات قوية من أجل المشاركة في تحديد التوقعات وإثبات اتخاذ إجراءات مؤكدة وتنفيذها، بدلاً من مجرد الاستمرار في المشاركة في التخطيط والدخول في التزامات جديدة على نفس المنوال.

**التعجيل بالحوكمة الشاملة للجميع والمتماسكة والمرنة**

139- ذكر العديد من المتكلمين بأنهم يرون في اجتماع استكهولم بعد 50 عاماً معلماً هاماً ينبغي أن يتميَّز بمراعاة القيمة التي تحققها الطبيعة لحياتنا والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في سياساتنا واقتصاداتنا. وتُمثل إعادة التفكير في أُسس ما نُقدره، وإعادة تقييمها، وإعادة تحديد المدى الزمني الذي يتعيّن تحقيق النتائج فيه رسائل متكررة في حوار القيادة 3.

140- وقال المتكلمون أيضاً إنهم يرون أنه يتعيّن على الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة توسيع فهمهم لأهمية الطبيعة واستعادة ما استبعدته الحداثة إلى عمليات السياسات الحالية. ويلزم إقامة صلات أوثق بين العلم الحديث وسائر أشكال المعرفة ونُظمها ونُهجها، من أجل إثرائها المتبادل والمنفعة المتبادلة. ووجهت دعوات لإجراء نقاش بنّاء بين الثقافات، للمساعدة على إيجاد سُبل لتحسين رابط العلم الحديث بالتراث المعرفي الأوسع للبشرية من أجل إيجاد طريقة مختلفة للوجود وطريقة مختلفة للعمل، بما في ذلك نظام مختلف للقيم يمكن أن يساعد على جعل العالم مكاناً أفضل. وجرى أيضاً تسليط الضوء على الحاجة إلى الاعتراف بحقوق الطبيعة وإدماج أصوات السكان الأصليين في جميع عمليات الحوكمة.

141- وأشار العديد من المتكلمين من ممثلي الدول الأعضاء وغيرهم من المشاركين إلى أن الكوكب لا ينتمي للجيل الحالي فحسب، بل وكذلك للأجيال المقبلة، وينبغي مراعاة الخيارات والنتائج للمستقبل عند اتخاذ قرارات اليوم. ووجهت دعوات إلى وضع نماذج للحوكمة تشمل تقييمات للأثر بين الأجيال، وكذلك إلى زيادة فرص الحصول على تعليم شامل جيد وميسور التكلفة وإدماج اعتبارات التنمية المستدامة في المناهج الدراسية لإيجاد منفعة عامة تُشكل استثماراً من أجل المستقبل.

142- وسلط المتكلمون الضوء أيضاً على التطبيق العالمي لحقوق الإنسان في بيئة صحية ومأمونة كإجراء ذي أولوية من أجل التعجيل بالحوكمة الشاملة والمتماسكة والمرنة. وقدمت اقتراحات لإنفاذ السياسات وتنفيذها بقوة في هذا الاتجاه، ولتمويل المؤسسات العاملة على حماية البيئة وبناء قدراتها، ولإنشاء آلية قانونية لحماية المدافعين عن البيئة.

143- وأشار عدد كبير من المشاركين في حلقة النقاش وغيرهم من المتكلمين إلى ضرورة تسخير التكنولوجيا بمزيد من الفعالية، ومن المثالي أن يبدأ ذلك بتغيير بيئة الاختيارات الأوّلية للابتكار التي تؤثر تراكمياً على التطور التكنولوجي، وينبغي تطبيق معايير ومبادئ مشتركة للاستدامة من أجل توجيه الابتكار. وقُدّمت توصيات للاستعاضة عن آليات نقل التكنولوجيا غير الفعالة بالتطوير المشترك للتكنولوجيا والملكية المشتركة لها، ولا سيما في مجالات الطاقة النظيفة والصحة والزراعة المستدامة، بحيث يكون لأقل البلدان نمواً بصفة خاصة، وكذلك البلدان النامية، صوت في حوكمة التكنولوجيات الناشئة. وذكر المشاركون أن هذا النموذج حاسم الأهمية عندما يكون للتكنولوجيا أثر سلبي محتمل أو يمكن أن تتسبب في ضرر لبلدان أخرى.

144- وشدد العديد من المتكلمين على أن النُظم الرقمية تُشكل جزءاً رئيسياً من التعجيل بالتطوير المشترك للمعارف ونقلها، فضلاً عن توطيد المعرفة وفهم جملة أمور تشمل الخطط والالتزامات والإجراءات والنتائج في جميع أنحاء العالم.

145- وأخيراً، وجهت دعوات لتحسين سلاسل الإمداد لكل من البشر والبيئة، بحيث تسد سلاسل الإمداد المتكاملة الفجوة التكنولوجية والاقتصادية بين الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية. وقُدمت طلبات إلى الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية للنظر – على نحو عادل ومنصف وبالاستناد إلى المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة – في متطلبات العناية الواجبة الملزمة وزيادة المواءمة، بهدف سد فجوة التكنولوجيا وليس توسيعها. وأشار المتكلمون أيضاً إلى أنه ينبغي أن يكون لدى الحكومات إدراك أفضل لأثر أنماط استهلاكها وإنتاجها على البلدان الأخرى، وينبغي أن تُدرج تحليلاً للآثار غير المباشرة عند قياس أدائها وتَقدّمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**التعجيل بتعددية الأطراف الفعالة والشراكات المعززة**

146- أقر المشاركون في حلقة النقاش والمتكلمون بأن جائحة كوفيد-19 قدمت نفسها كفرصة للكثيرين من أجل إعادة النظر في طريقة عيشهم، وابتكار الحلول الرقمية التي تشتد الحاجة إليها. ويتسم التعاون الدولي بأهميته الأساسية لتحقيق مستقبل أكثر اخضراراً للجميع بالاقتران مع تعددية أطراف قوية، وخاصة من حيث المساءلة داخل البلدان وفيما بينها. وأشاروا أيضاً إلى ضرورة دعم البلدان النامية كي تتمكن جميع البلدان من الاستعداد لمستقبل قادر على الصمود على الصعيد العالمي.

147- ومع ذلك، أعرب العديد من المتكلمين من ممثلي الدول الأعضاء والمشاركين الآخرين عن القلق إزاء انتشار الالتزامات الدولية غير المقترنة بإجراءات كافية. وأشار البعض إلى أن هناك بالفعل العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والآليات المتعلقة بالعمل البيئي العالمي، وأنه ينبغي توجيه الجهود نحو إحياء النتائج وتحقيقها من خلال الآليات التي سبق الاتفاق عليها. وأشار آخرون إلى أن وضع إطار للمساءلة القانونية تُنشئه الأمم المتحدة سيكون مفيداً لمساءلة الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة عن التعهدات والعهود التي قطعتها. وشدد عدد من المتكلمين على ضرورة التركيز على العمل الجماعي لتحقيق خطة عام 2030، وليس على تقديم وعود تتجاوز ذلك.

148- وأشار المتكلمون إلى أن تعددية الأطراف كشكل من أشكال الحوكمة الشاملة لا يمكن أن تنشأ من دون حدوث تحول في الوضع الراهن غير الفعال والأحادي الجانب لقدرة التكنولوجيا. وأكد كثيرون أن المستقبل المستدام سيحتاج إلى البناء على مبدأي العدالة والإنصاف ومراعاة قدرات جميع البلدان والمسؤوليات التاريخية المرتبطة بتغيُّر المناخ، بالاقتران مع مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب". ومن الحيوي أن تعالج التفاوتات المتجذرة وأن تدعم حماية البيئة والنمو الاقتصادي كل منهما الآخر. وتحقيقاً لهذه الغاية، وجِّهت دعوات إلى جميع الجهات الفاعلة لمكافحة عدم المساواة على وجه السرعة داخل الدول وفيما بينها كخطوة أساسية نحو معالجة الأزمات البيئية والإنمائية. وقُدمت أيضاً طلبات إلى المنظمات الحكومية الدولية للتعجيل بتعددية الأطراف الفعالة وتحسين إمكانية وصول الشباب إلى الأنشطة وإشراكهم وإقامة شراكات قوية مع المجتمعات المحلية لتمكينها من تنفيذ السياسة العالمية على الصعيد المحلي، تبعاً للسياق ووفقاً للقوانين والسياسات الوطنية.

149- وبالإضافة إلى ذلك، حث المتكلمون جميع الجهات الفاعلة على تعزيز الشراكات الحالية وإقامة شراكات جديدة واسعة، بما في ذلك الشراكات والمبادرات والتحالفات الدولية، لدعم البلدان في وضع حلول تآزرية لمعالجة الأزمات البيئية والاقتصادية. وشملت المجالات التي ذُكرت خلال الحوار جعل النظام التجاري الدولي أكثر اخضراراً؛ والوصول إلى الطاقة النظيفة والخضراء؛ وتبادل المعارف والفرص المشتركة في مجال الاقتصاد الدائري والاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ والإدارة المستدامة للمعادن.

**موجز نقاط حوار القيادة 3:** التعجيل بتنفيذ البُعد البيئي للتنمية المستدامة في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

1- يلزم تحسين فرص الحصول على التمويل المتاح للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، ونوعيته وكميته، من أجل تحقيق أهدا التنمية المستدامة.

2- من الضروري اتخاذ إجراءات للتخفيف والتكيُّف من أجل ضمان انتقال متوازن ومنصف، وحقوق الدول والشعوب في التنمية، وتكافؤ الجنسين.

3- يجب سد فجوة التمويل للسماح للعمل البيئي بالحاق بركب التطلعات والآمال.

4- يلزم اتخاذ إجراءات حكومية جيدة التصميم، بما في ذلك الميزنة الخضراء والمستدامة، للشروع في إعادة مواءمة الإعانات الضارة بيئياً وإعادة توجيهها.

5- يلزم تحقيق التنسيق فيما يتعلق بتخفيف أعباء الديون السيادية، وضمانات الديون، وتجميع مخاطر الديون في سياق التمويل المناخي.

6- تشتد الحاجة إلى زيادة فرص الحصول على تعليم جيد وميسور التكلفة ولتعزيز المناهج والمقررات الدراسية الواعية بيئياً.

7- من الضروري إقامة تعاون بين جميع الجهات الفاعلة للتعجيل بنقل المعارف والتكنولوجيا والدراية الفنية، ولزيادة توافر السلع والخدمات الرقمية والبنية التحتية الحاسمة في البلدان النامية وإمكانية الحصول عليها والقدرة على تحمل تكاليفها.

8- ينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تعمل معاً لمكافحة عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها كخطوة أساسية نحو معالجة الأزمات البيئية والإنمائية.

9- يلزم تنشيط العمليات والآليات القائمة لتمويل التكيُّف وتحقيق انتقال مستدام في البلدان النامية، وتوجيه الجهود لإحيائها بدلاً من إنشاء عمليات وآليات جديدة.

10- العمل الدولي الجماعي ضروري لضمان ألاّ تصبح أو تُستخدَم الأغراض البيئية كحواجز تجارية أو لعرقلة العمليات الإنمائية.

## رابعاً- تقرير لجنة وثائق التفويض

150- في جلسته العامة الرابعة، المعقودة في 3 حزيران/يونيه 2022، نظر الاجتماع الدولي في تقرير لجنة وثائق التفويض (A/CONF.238/8).

151- وفي الجلسة نفسها، أدلت رئيسة لجنة وثائق التفويض، آنا كارين إنيستروم (السويد)، ببيان عرضت فيه تقرير لجنة وثائق التفويض وأوصت الاجتماع الدولي باعتماد مشروع قرار بشأن وثائق تفويض الممثلين في الاجتماع الدولي، يرد في الفقرة 16 من تقرير اللجنة.

152- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد الاجتماع الدولي مشروع القرار وقبل وثائق التفويض التي أشارت إليها رئيسة لجنة وثائق التفويض.

## خامساً- نتائج الاجتماع الدولي

153- في الجلسة العامة الرابعة، المعقودة في 3 حزيران/يونيه 2022، نظر الاجتماع الدولي في البند 9، "نتائج الاجتماع الدولي".

154- وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس المشارك لحوار القيادة 1 بشأن موضوع "التأمل في الحاجة الملحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق عافية الكوكب وازدهار الجميع"، السيد ميراندا، ببيان قدم فيه موجزاً لحوار القيادة 1، يرد أيضاً في الجزء الثالث من هذا التقرير.

155- وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس المشارك لحوار القيادة 2 بشأن موضوع "تحقيق التعافي المستدام والشامل للجميع من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)"، السيد ثريات، ببيان قدم فيه موجزاً لحوار القيادة 2، يرد أيضاً في الجزء الثالث من هذا التقرير.

156- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلت الرئيسة المشاركة لحوار القيادة 3 بشأن موضوع "التعجيل بتنفيذ البُعد البيئي للتنمية المستدامة في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة"، السيدة فؤاد، ببيان قدمت فيه موجزاً لحوار القيادة 3، يرد أيضاً في الجزء الثالث من هذا التقرير.

157- وفي الجلسة نفسها، قدمت وزيرة المناخ والبيئة في السويد، السيدة أنيكا سترانديهال، وأمين مجلس الوزراء لوزارة البيئة والغابات في كينيا، السيد توبيكو كيرياكو، بصفتهما نائبين لرئيس الاجتماع الدولي بحكم المنصب، موجزاً للمناقشات بالنيابة عن رئيسي الاجتماع الدولي، السيدة ماغدالينا أندرسن والسيد أوهورو كينياتا، يرد أدناه.

**موجز: توصيات لتسريع العمل في تحقيق عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع**

بصفتنا رئيسين، انبثقت التوصيات الرئيسية التالية من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة، من خلال الحوارات العامة وحوارات القيادة في اجتماع استكهولم الدولي بعد 50 عاماً.

وتُعبر التوصيات عن عزم المشاركين على التعجيل على وجه السرعة بتنفيذ الالتزامات بتحقيق عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع، في سياق عقد العمل والتنفيذ من أجل التنمية المستدامة - بما في ذلك التعافي المستدام من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) - مع مراعاة نتائج الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والدورة الاستثنائية لجمعية البيئة للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المعقودة في نيروبي يومي 3 و4 آذار/مارس 2022.

ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في عام 1972، اعتمد المجتمع العالمي عدداً كبيراً من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، فضلاً عن عقد التزامات أخرى، بما فيها أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030. ومن شأن الوفاء بأهداف والتزامات جميع تلك الاتفاقات أن يمضي بنا شوطاً طويلاً نحو تحقيق عافية الكوكب من أجل الجميع.

وقد أكد اجتماع استكهولم بعد 50 عاماً الترابط العالمي للبيئة، والحاجة إلى التصدي الجماعي للأزمة الثلاثية لبيئتنا المشتركة - تغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث - لأجيال اليوم والغد. وأكد اجتماع استكهولم بعد 50 عاماً أيضاً الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات جريئة ومدروسة، فضلاً عن إرادة سياسية واضحة للتعجيل بالعمل من أجل الوفاء بهذه الالتزامات، وتعزيز النظام المتعدد الأطراف، وزيادة الطموح والتضامن، ووضعنا على طريق نثق في أنها ستمضي بنا نحو تحقيق عافية الكوكب من أجل الجميع من دون ترك أحد خلف الركب.

وأكدت المناقشات التي دارت أثناء اجتماع استكهولم بعد 50 عاماً من جديد أهمية الحقائق المحلية والتنفيذ الوطني، والحاجة إلى مزيج من الحوافز والسياسات والتمويل ودعم القدرات لتحقيق التنمية المستدامة. واستمعنا إلى التوصيات التالية بشأن الإجراءات الرامية إلى التعجيل بالتنفيذ:

1- **وضع رفاه الإنسان في صميم تحقيق عافية الكوكب والازدهار للجميع**، من خلال الاعتراف بأن تحقيق عافية الكوكب شرط مسبق لمجتمعات يسودها السلام ومتماسكة ومزدهرة؛ واستعادت علاقتنا مع الطبيعة من خلال دمج القيم الأخلاقية؛ وتبني تغيير جوهري في المواقف والعادات وأنماط السلوك من أجل دعم ازدهارنا المشترك.

2- **الاعتراف بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وإعماله**، من خلال الوفاء بالرؤية الموضحة في المبدأ 1 من إعلان استكهولم لعام 1972.

3- **تبني تغيير على نطاق المنظومة في الطريقة التي يعمل بها نظامنا الاقتصادي الحالي للمساهمة في تحقيق عافية الكوكب**، من خلال تحديد واعتماد تدابير جديدة للتقدم ورفاه الإنسان، مدعومة بسياسات اقتصادية ومالية تُراعي قيمة البيئة؛ والاستثمار في البنية التحتية، ووضع سياسة فعالة، والتشجيع على إجراء حوار عالمي لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ وتشجيع التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، وفي الوقت نفسه توجيه الدعم لمن هم أفقر وأشد ضعفاً، بما يتماشى مع الظروف الوطنية واعترافاً بالحاجة إلى الدعم المالي والتقني نحو انتقال عادل.

4- **تعزيز التنفيذ الوطني للالتزامات القائمة من أجل تحقيق عافية الكوكب**، من خلال تعزيز التشريعات البيئية والميزانيات وعمليات التخطيط والأُطر المؤسسية الوطنية؛ وتعزيز صنع السياسات بالاستناد إلى الأدلة، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون بين التخصصات الأكاديمية والأفرقة العلمية المواضيعية، مع الاستفادة من الأفكار والخبرات المستمدة من المعارف الأصلية والتقليدية؛ وتوسيع نطاق دعم القدرات وتنميتها، وسُبل الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً وتمويلها.

5- **مواءمة التدفقات المالية العامة والخاصة مع الالتزامات بشأن البيئة والمناخ والتنمية المستدامة**، من خلال وضع وتنفيذ سياسات جيدة التصميم لإعادة توظيف الإعانات الضارة بالبيئة، وإعادة توجيه التدفقات المالية العامة والخاصة المتاحة وتعبئتها وزيادتها لدعم التنويع الاقتصادي؛ واعتماد تدابير للتعافي والتحفيز، والمصادر المختلطة لرأس المال، وأدوات إزالة المخاطر التي تزيد من التدفقات المالية.

6- **التعجيل بالتحولات على نطاق المنظومة للقطاعات الكبيرة الأثر، مثل قطاعات الأغذية والطاقة والمياه والبناء والتشييد والتصنيع والتنقل**، من خلال اعتماد وتنفيذ سياسات لتعزيز الدائرية وكفاءة الموارد ونُهج الإنتاج التجديدي والحلول القائمة على الطبيعة في سلاسل القيمة واعتماد أُطر لتعزيز وترسيخ الشفافية والمساءلة من جانب قطاع الأعمال؛ وتعزيز الانتقال العادل من خلال دعم الشباب والعمال والمجتمعات المحلية المتأثرة من خلال تعزيز القدرات والمهارات اللازمة لتهيئة فرص عمل خضراء ولمؤسسات الأعمال المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ وتحويل النُظم الغذائية من خلال تعزيز الزراعة التجديدية ونُهج مصايد الأسماك التي توفّر أنماطاً غذائية صحية وتُقلل إلى أدنى حد من المهدر من الأغذية، بما في ذلك الاستثمار في اقتصاد المحيطات.

7- **إعادة بناء علاقات الثقة من أجل تعزيز التعاون والتضامن**، من خلال الاعتراف بأهمية إمساك البلدان النامية بزمام القيادة في تعزيز الانتقال المستدام؛ ودعم بناء القدرات ونقل التكنولوجيا للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتفق عليها دولياً، مع مراعاة الظروف الوطنية، بما يشمل الوفاء بالالتزام بتعبئة 100 مليار دولار سنوياً للتمويل المناخي للبلدان النامية؛ وتمكين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الشباب والنساء والمجتمعات المحلية الريفية والشعوب الأصلية وجماعات الحوار بين الأديان والمجتمعات المحلية، من المشاركة الهادفة في صياغة السياسات وتنفيذها على الصعيدين الوطني والدولي.

8- **تعزيز النظام المتعددة الأطراف وتنشيطه،** من خلال ضمان نظام متعدد الأطراف فعال وقائم على القواعد يدعم البلدان في الوفاء بالتزاماتها الوطنية والعالمية لضمان تعددية الأطراف العادلة والفعالة؛ وتعزيز سيادة القانون البيئي، بما في ذلك عن طريق تشجيع التقارب والتآزر داخل منظومة الأمم المتحدة وبين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تماشياً مع الإعلان السياسي للدورة الاستثنائية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP@50.

9- **الاعتراف بالمسؤولية المشتركة بين الأجيال باعتبارها حجر الزاوية في صنع السياسات السليمة،** من خلال المشاركة مع فرقة عمل شباب استكهولم بعد 50 عاماً وورقة السياسات الخاصة بها؛ وتسليط الضوء على الحاجة الهامة لبناء قدرات الشباب على التعامل مع المؤسسات المالية؛ والاعتراف بالدور الحاسم للشباب في العمل البيئي، وإبراز التقدم المحرز في تعزيز المشاركة الهادفة للشباب، ودعوة الصناديق البيئية المتعددة الأطراف إلى إدراج بارامترات شاملة للشباب في خططها التمويلية، واتخاذ مزيد من الخطوات لضمان سهولة حصول المنظمات التي يقودها الشباب على الأموال اللازمة للعمل البيئي.

10- **المضي قدماً بنتائج اجتماع استكهولم بعد 50 عاماً** من خلال تعزيز وإعادة تنشيط العمليات الدولية الجارية، بما في ذلك إطار عالمي للتنوع البيولوجي، واتفاق تنفيذي لحماية التنوع البيولوجي البحري بما يتجاوز نطاق الولاية الوطنية، ووضع اتفاقية جديدة بشأن المواد البلاستيكية؛ والمشاركة في المؤتمرات ذات الصلة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام 2022، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والاجتماع السابع والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، ومؤتمر قمة المستقبل.

158- ونُشر موجز رئيسي الاجتماع الدولي على الموقع الشبكي لاجتماع استكهولم بعد 50 عاماً.

## سادساً- اعتماد تقرير الاجتماع الدولي

159- في الجلسة العامة الرابعة، المعقودة في 3 حزيران/يونيه 2022، أدلى نائب رئيس الاجتماع الدولي (كينيا)، السيد كيرياكو، ببيان عرض فيه مشروع تقرير الاجتماع الدولي، الوارد في الوثيقة A/CONF.238/L.1.

160- وفي الجلسة نفسها، اعتمد الاجتماع الدولي مشروع التقرير وأذن لأمانة الاجتماع الدولي بوضع الصيغة النهائية للتقرير، ووفقاً للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة.

## سابعاً- اختتام الاجتماع الدولي

161- في الجلسة العامة الرابعة، المعقودة في 3 حزيران/يونيه 2022، أدلى ببيانات ختامية كل من الأمينة العامة للاجتماع الدولي، السيدة أندرسن، ونائبا رئيسي الاجتماع الدولي، السيد كيرياكو والسيدة ستراندهال.

162- وفي الجلسة نفسها، أعلن نائب الرئيس (السويد) اختتام الاجتماع الدولي "استكهولم بعد 50 عاماً: عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع – مسؤوليتنا، فرصتنا" في الساعة 7:00 من مساء يوم 3 حزيران/يونيه 2022.

# المرفق

## قائمة الوثائق

| | |
|---|---|
| A/CONF.238/1 | جدول الأعمال المؤقت |
| A/CONF.238/2 | المسائل التنظيمية والإجرائية |
| A/CONF.238/3 | مذكرة مفاهيمية |
| A/CONF.238/4 | ورقة معلومات أساسية بشأن حوار القيادة 1: التأمل في الحاجة الملحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق عافية الكوكب وازدهار الجميع |
| A/CONF.238/5 | ورقة معلومات أساسية بشأن حوار القيادة 2: تحقيق التعافي المستدام والشامل للجميع من جائحة مرض فيروس كورونا |
| A/CONF.238/6 | ورقة معلومات أساسية بشأن حوار القيادة 3: التعجيل بتنفيذ البُعد البيئي للتنمية المستدامة في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة |
| A/CONF.238/7 | الإعلان الوزاري الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة |
| A/CONF.238/8 | تقرير لجنة وثائق التفويض |
| A/CONF.238/9 | تقرير الاجتماع الدولي |
| A/CONF.238/L.1 | مشروع تقرير الاجتماع الدولي |
| A/CONF.238/INF/1 | مذكرة إعلامية للمشاركين |
| A/CONF.238/INF/2 | قائمة المشاركين |
| A/CONF.238/INF/3 | موجز مساهمات أصحاب المصلحة في اجتماع استكهولم بعد 50 عاماً |